الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية

تخصص: العلاقات الدولية

بعنوان

# النزاعات المائية وتداعياتها على أمن الدول في إفريقيا

## حوض النيل نموذجًا

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص: العلاقات الدولية

إعداد الطالبة:

- سهام رقاب

إشراف الأستاذة:

د. لبنى بهولي

لجنة المناقشة:

| اللقب والاسم | الرتبة | الصفة |
|---|---|---|
| أ.د نورالدين فلاك | أستاذ التعليم العالي | رئيساً |
| د. لبنى بهولي | أستاذ محاضر "أ" | مشرفاً ومقرراً |
| د. دومي النوري | أستاذ محاضر "أ" | ممتحناً |

السنة الجامعية: 2025-2026م

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 .....
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،
السيد(ة): حاب بحمد ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث .....
الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 108455686 والصادرة بتاريخ 2017/12/18 .....
المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،
عنوانها: الدراسات السابقة وتداعياتها على أمن الدول في القرن
الحوض النيل مذكرة تخرج مذكرة ماستر .....
أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: .....

توقيع المعني (ة)

للمصادقة على توقيع السيد: حاب بحمد
حضر أمامي يوم: 2020
رئيس المجلس الشعبي البلدي

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
المكلف بمهام رئيس الحالة المدنية
إمضاء حنان دشيشة

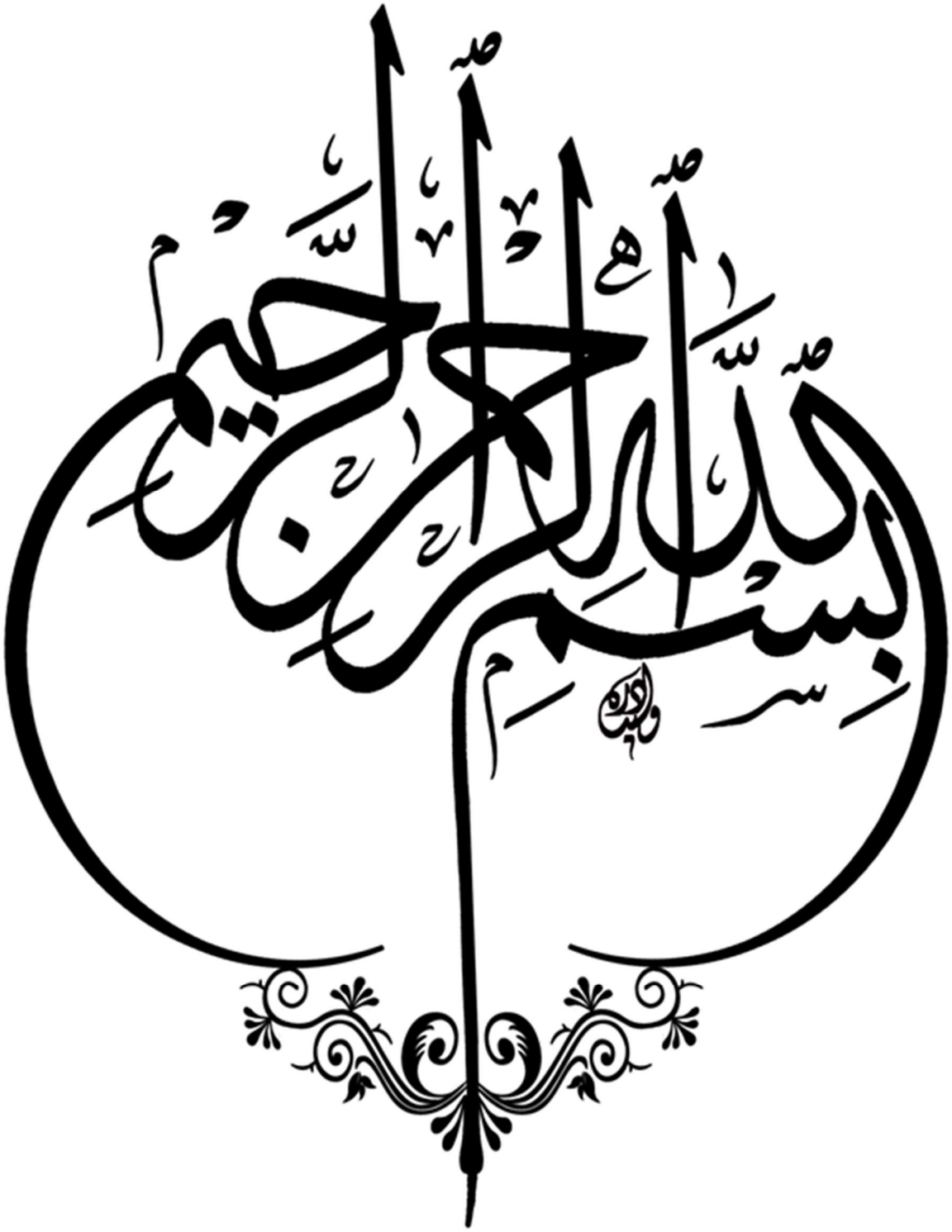
بسم الله الرحمن الرحيم

# كلمة شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ [سورة النمل، الآية: 19]

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين وعلى أله وصحبه التابعين أجمعين.

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه على إنجاز هذا البحث المتواضع

نتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة "**لبنى بهولي**" على قبولها الإشراف على هذه المذكرة والتي كانت بتوجيهاتها ونصائحها القيمة، بمثابة الخطوات التي ساعدتنا في إنجاز هذا العمل، لها منا كامل الشكر والاحترام والتقدير.

كما نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد، نسأل الله عز وجل أن يجزيهم عنا خير الجزاء

# إهداء

أهدي هذا العمل إلى والديا رحمة الله عليهما وأسكنهما الفردوس الأعلى

الأب رقاب البشير والأم ر يقط زبيدة

كما أهدي هذا العمل إلى إخواني: فاروق، عمار شعباني، محمد، أحمد

وإلى أخواتي: سمية، سعيدة، سليمة، أم الخير

وإلى: نور ووفاء وحنان

وإلى أحفاد العائلة: البشير وياسين وليان وأنهار ميسم وليث

وإلى زملاء الدراسة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. (2025-2026)

سهام رقاب

# مقدمة

## مقدمـــة:

تُصنف قارة إفريقيا كإحدى أكثر قارات العالم تأثراً بمعضلة الشح المائي، وتحديداً في ما يتعلق بإدارة المياه العابرة للحدود. ولا تزال القارة حتى اليوم تعاني من موجات الجفاف وصعوبة تأمين الإمدادات المائية المستدامة، نظراً للتزايد المتسارع في الطلب على المياه لتلبية احتياجات النمو السكاني المتزايد، والتوسع في قطاعات الزراعة والري.

وفي هذا السياق، برزت نزاعات وخلافات مائية حادة بين العديد من الدول الإفريقية، أبرزها النزاع المستمر في حوض النيل بين مصر والسودان (كدول مصب) وإثيوبيا (كدولة منبع)، والذي تفاقم بشكل ملحوظ بعد تشييد "سد النهضة" الإثيوبي وما أثاره من تحديات حول عدالة توزيع الحصص المائية. ولا تقتصر الأزمات المائية في القارة على حوض النيل فحسب، بل تمتد لتشمل مناطق أخرى مثل النزاعات المائية المرتبطة بحوض بحيرة تشاد والأنهر المشتركة بين دولتي النيجر وتشاد.

ومن هنا، تتبلور المشكلة البحثية للدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

**كيف تؤثر النزاعات المائية العابرة للحدود في إفريقيا على الأمن القومي للدول في إفريقيا، وما هي أبعاد الصراع والسياسات المتبعة في حوض النيل؟**

ويتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

-كيف توظف دول المنبع (مثل إثيوبيا) مشاريع السدود الكبرى كأداة للضغط السياسي وفرض الأمر الواقع على دول المصب؟

- ما مدى فاعلية أدوات الدبلوماسية المائية والاتفاقيات التاريخية في منع تحول أزمات المياه إلى صراعات مسلحة أو نزاعات حدودية؟

- ما هي أبرز السياسات المائية والجهود الدبلوماسية التي تبنتها الدولة المصرية لإدارة وحل أزمة مياه النيل وحماية أمنها المائي؟

**فرضيات الدراسة:**

تعتمد الدراسة على اختبار الفرضية التالية للإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة:

"يؤدي غياب الاتفاقيات القانونية الملزمة للأنهار العابرة للحدود في إفريقيا إلى لجوء دول المنبع لسياسة الأمر الواقع والمشاريع الأحادية، مما يحوّل أزمة المياه من ملف تنموي إلى تهديد للأمن القومي لدول المصب، ويضع الدبلوماسية المائية أمام حتمية الانتقال نحو التعاون المشترك لمنع الصراع.

**- مبررات اختيار الموضوع:**

تم اختيار هذا الموضوع بناءً على اعتبارات ذاتية وموضوعية تتمثل في ما يلي:

1. المبرر العلمي والأكاديمي: الرغبة في إثراء المكتبة الأكاديمية وبناء خلفية معرفية عميقة حول الجغرافيا السياسية للمياه (الهيدروبوليتيكس) في إفريقيا، واستخدام هذا الجهد البحثي كركيزة أساسية لنيل شهادات الدراسات العليا.

2. المبرر الموضوعي: الأهمية القصوى والراهنة لملف المياه في القارة الإفريقية، وحاجة الباحثين لتفكيك أبعاد أزمة سد النهضة والنزاعات المائية الأخرى التي تمس استقرار المنطقة مباشرة.

**- أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في الجوانب التالية:

1. الأهمية العلمية والعملية: فهم وتحليل ديناميكيات النزاعات المائية العابرة للحدود، وتحديد أبرز مسببات التوتر الإقليمي لتفادي تحولها إلى صراعات عسكرية مسلحة، خاصة في ظل التزايد المستمر لندرة المياه.

2. الأبعاد الإستراتيجية: المساهمة في تقديم رؤى حول كيفية تحقيق الأمن المائي والغذائي والأمن القومي للدول المشاطئة.

3. تطوير الأدوات: تسليط الضوء على دور دبلوماسية المياه وتطوير الأطر القانونية والتشريعات الدولية العادلة التي تضمن الإدارة المستدامة والتقاسم المنصف للموارد المائية المشتركة.

**- أهداف الدراسة:**

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تحليل الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية للموارد المائية المشتركة في القارة الإفريقية.
- تفكيك أسباب النزاع المائي في حوض النيل وحوض بحيرة تشاد لتحديد سبل تجنب التصعيد العسكري والسياسي.
- تعزيز مفهوم دبلوماسية المياه واستكشاف آليات تطوير أطر قانونية دولية شاملة وملزمة.
- صياغة مقترحات تضمن تحقيق الأمن المائي والتنمية المستدامة للمجتمعات والدول الإفريقية المعنية.

**- مجالات الدراسة:**

**المجال الزماني:** تركز الدراسة على التطور التاريخي للاتفاقيات المائية بدءاً من بروتوكول روما عام 1891 بين بريطانيا وإيطاليا، مروراً باتفاقية عام 1929 بين مصر وبريطانيا، وصولاً إلى اتفاقية تقاسم مياه النيل لعام 1959 بين مصر والسودان، ومتابعة تداعياتها حتى الوقت الراهن (بناء سد النهضة).

**المجال المكاني:** يغطي الإطار الجغرافي للدراسة قارة إفريقيا، مع التركيز على حالتين دراسيتين:

1. منطقة حوض النيل (وتحديداً دول النزاع الأساسية: مصر، السودان، إثيوبيا).

2. النطاق الجغرافي المشترك والنزاعات المائية بين دولتي النيجر وتشاد.

**- المناهج المستخدمة في الدراسة:**

لإحاطة الموضوع بجميع جوانبه وتحقيق أهداف البحث، تم الاعتماد على التكامل المنهجي بين المناهج التالية:

1. المنهج الوصفي التحليلي: استخدم لوصف ظاهرة الشح المائي والنزاعات المائية في إفريقيا كما هي في الواقع وصفاً دقيقاً (كمياً وكيفياً)، وتحليل البيانات المرتبطة بزيادة الطلب على المياه وعلاقتها بالتنمية والنمو السكاني.
2. المنهج التاريخي: وُظف لتتبع الجذور التاريخية للنزاع المائي في حوض النيل، ودراسة المعاهدات والاتفاقيات السابقة (1891، 1929، 1959) لاستكشاف القوانين التي حكمت الظاهرة تاريخياً، وفهم كيفية تأثيرها على المواقف السياسية الحالية والمستقبلية للدول.
3. منهج دراسة حالة: يتيح التعمق في دراسة وحدات جغرافية وسياسية محددة؛ حيث يتم التركيز على مشكلة سد النهضة بين مصر وإثيوبيا والسودان كحالة دراسية رئيسية، والنزاع المائي حول نهر النيجر وبحيرة تشاد كحالة دراسية ثانوية، لجمع معلومات تفصيلية وشاملة حول أبعاد النزاع وسياقاته.

**- تقسيم الدراسة:**

حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي والنظري الذي عرفنا فيه الصراع على الموارد والنزاعات المائية مع تصنيفها وأهم النظريات التي تدرس العلاقة بين المياه كمورد أساسي والنزاعات بين الدول، أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى دراسة أبرز النزاعات المائية في إفريقيا، وأهمها بحيرة تشاد ونهر النيجر، مع تحليل أهم الأسباب والدوافع والتداعيات، أما الفصل الثالث فكان مخصصا لدراسة حالة نهر النيل والنزاع بين مصر والسودان وإثيوبيا وتتبع مسار النزاع عبر فترات زمنية مختلفة.

# الفصل الأول

## الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

يتعلق النزاع على الموارد الطبيعية بالصراع على الاستخدام والاستغلال المناسب للثروات الطبيعية مثل النفط والغاز الطبيعي والمعادن والغابات والمياه العذبة والأراضي الزراعية ويمكن أن ينشأ النزاع نتيجة الاحتكاك بين المصالح المتنافسة للدول والشركات المحلية والتي تسبب في تدهور العلاقات بين الدول وتصعيد التوترات الجيوسياسية والاقتصادية.

ومن بين هذه الموارد الصراع على المياه والذي يحدث على مستوى عالمي إقليمي وحتى محلي يمكن أن تشمل مجموعة متنوعة من القضايا والصراعات مثل تقاسم المياه عندما تشارك الدول نهرا أو بحيرة. وقد تنشأ صراعات حول كيفية تقاسم الموارد المائية بطريقة عادلة ومتداولة.

## المبحث الأول: مفهوم النزاعات المائية

### المطلب الأول: تعريف الصراع على الموارد

إن التنافس على الموارد الطبيعية هو محرك رئيسي للنزاع، ويراد بعبارة الموارد الطبيعية مواد الطاقة (مثل الفحم، النفط، الغاز الطبيعي، اليورانيوم) والمعادن (مثل الحديد، النحاس، الفضة، الذهب، الألمنيوم، الرصاص، النيكل... إلخ)، والغابات والمياه والثروة السمكية والحيوانية والأراضي الصالحة للزراعة، والتي يمكن استغلالها لتحقيق مكسب اقتصادي وغالبا ما تمثل هذه الموارد مصدرا هاما للدخل والسلطة.

ويمكن تعريف الصراع على الموارد بأنه "نزاع ظاهر، ناتج عن عدم التوافق في المصالح حول توزيع الموارد المحدودة".

وعرف أيضا النزاع على الموارد بأنه "حالة اجتماعية يكون فيها على الأقل طرفان يسعيان بجهد للحصول في نفس اللحظة من الزمن على موارد شحيحة متاحة"[1]. وهو يعبر أيضا عن نزاع ما بين الجماعات المتنافسة على استخدام أو للمسؤولية عن الموارد الطبيعية.

وهناك العديد من الأشكال التي يمكن أن يأخذها الصراع على الموارد الطبيعية، يمكن أن تشمل التحديات القانونية والسياسية والمواجهات المدنية أو في بعض الحالات العنيفة الاشتباكات[2].

وقد بحث العديد من المؤلفين من مختلف التخصصات العلاقة السببية بين مدة الصراعات وحدتها وندرة –أو وفرة – الموارد. يقر البعض بدور الموارد الطبيعية على أنها سبب مباشر للصراع العنيف، أو عامل مساعد وسبب غير مباشر للصراع، أو على أنها نتيجة للضعف السياسي والاقتصادي والمادي للمجتمعات.

---

[1]De Gooijer G &Thoniasson F. Water and urban conflict. Discussion on issues and review of Sida projects. May 2006. p.7.

[2]Green B.E. A General Model of Natural Resource Conflict: The case of international freshwater disputes. Journal of Sociologia. Vol 31. N°03. 2005. p.4.

وحسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن مالا يقل عن 40% من الصراعات داخل الدول في السنوات الـ 60 الماضية، لها صلة بالموارد الطبيعية، وأن هذا الارتباط يضاعف من خطر تدهور الصراع في السنوات الخمس الأولى له. فمنذ عام 1990، كان استغلال الموارد الطبيعية سببا في تغذية 18 صراعا على الأقل، سواء كانت الموارد عالية القيمةمثل الأخشاب، والماس، والذهب، والمعادن، والنفط، أو الموارد النادرة مثل الأراضي الخصبة والمياه.

حيث مولت عوائد الموارد الطبيعية جزئيا 75%من الحروب الأهلية في أفريقيا. وأشعل الاستغلال غير القانوني للمعادن والأخشاب والفحم والحياة البرية، العنف في عدد من المناطق. فعلى سبيل المثال، الأنشطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ولدت إيرادات تقدر بما يقرب من مليار دولار للمتمردين والجماعات الإجرامية. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى ساهم استغلال المعادن من عدد هائل من الجماعات المسلحة والميليشيات، في إطالة أمد الصراع.

**المطلب الثاني: تعريف النزاعات المائية**

يقع النزاع على المياه بين دولة أو قبائل أو مجموعة من الأفراد للحصول على الموارد المائية، وتعتبر الأمم المتحدة النزاع على المياه نتيجة للمصالح المتعارضة لمستخدمي المياه، سواء كانت شخصية أو عامة.

وقد اقترح عالم الاجتماع الهولندي Mollinga Peter عام 2008، في مقال له بدورية Water Alternatives، خمسة ميادين للدراسة بالنسبة لقضايا المياه في علاقتها بالنزاعات، وهي: قضايا الحصول على المياه يوميا، وهي في الغالب أكثر تحديدا جغرافيا وأكثر قابلية للتحكم؛ سياسة المياه داخل الدول ذات السيادة، مع إيلاء عناية خاصة للعلاقات والمفاوضات بين مختلف المجموعات الاجتماعية داخل دولة معينة؛ جيوبوليتيك المياه؛ السياسة العالمية للمياه، والذي يركز على دراسة بروز نماذج عالمية لإدارة المياه

خلال المنتديات الدولية؛ أما الميدان الأخير فهو دراسة الروابط بين المستويات الأربعة السابقة.

وعلى المستوى الدولي، يعتبر موضوع الأنهار الكبرى المشتركة بين عدة دول مثل نهر النيل، قضية ومشكلة سياسية رئيسية، بحيث أن هناك 286 حوضا كبيرا دوليا في العالم يجمع حوله قرابة 7.2 مليار نسمة. وهذا يفسر إلى حد ما أسباب جلب موضوع حروب مياه المحتملة انتباه عديد الأوساط السياسية والبحثية والإعلامية وحتى الشعبية[1].

إذ تتقاسم دولتان أو أكثر نحو ثلاثة أخماس المياه المتدفقة من الأنهار وذلك بواقع 263 حوضا نهريا في 145 دولة، ولذلك تعتمد العديد من دول العالم بشدة على المواردالمائية النابعة أصلا من خارج أراضيها. ومثال ذلك اعتماد الهند وباكستان على 34%و76%على التوالي على موارد المياه القادمة من خارج أراضي الدولتين. أضف إلى ذلك مشاركة 11 دولة في قارة أفريقيا لمورد مائي واحد وهو نهر النيل، وهو أساس النزاع المائي حاليا بين أثيوبيا، دولة المنبع، ومصر والسودان وهما دولتا المصب.

ويعرف الأستاذ "شوهان" النزاع الدولي بخصوص استخدام الأنهار الدولية بأنها "نزاع دولي بين دولتين أو أكثر، من دول الحوض الدولي بشأن: صيانة حدود مياه حوض الصرف الدولي أو استخدامها، أو اقتسامها بما في ذلك اقتسام المنافع أو مراقبتها، أو تنميتها، أو إدارتها.." [2].

كماعرف "كلير" الصراع على الموارد المائية بـ: "النزاع العسكري أو الاقتصادي أو السياسي الناتج عن الرغبة في الهيمنة واحتكار مصادر المياه، وقد يقع بين الأفراد أو

---

[1] بوعمامة زهير، نزاعات المياه العابرة للحدود في أفريقيا؛ مقاربة جيوسياسية عبر مفهوم المركب الهيدروسياسي الإقليمي. مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 6، العدد 2، 2022. ص43.

[2] مرزوق محمد عبد العزيز، مصر ودول حوض النيل، ودراسة لقواعد القانون الدولي التي تحكم التوزيع العادل للمياه ومنافع النهر الدولي مصر، دار الكتب المصرية، 2010. ص1949.

المناطق أو الدول، وتزداد النزاعات بزيادةعدد السكان والحاجة لري المحاصيل مع ندرة المياه وكثرة مشاكل الجفاف، وبسبب المصالح المتضاربة لمستخدمي المياه"[1].

يمكن أن تنشأ الصراعات المتعلقة بالمياه في سياق غير فعال أو غير شرعي للحكم، فيمكن أن تكون سببا في تأجيج السخط، فعلى سبيل المثال خدمات المياه الفقيرة يمكن أن تقوض ثقة الناس في الدولة، مثل قانون جديد يغير من تسعيرة المياه أو فشل مشروع السد يمكن أن تحفز قرارات الناس في الانضمام إلى الاحتجاج والتمرد.

يعبر الصراع على الموارد الطبيعية – ومنها المياه– عن إمكانية حدوث نزاع بين الجماعات المتنافسة بهدف السيطرة، الاستخدام أو لتولي المسؤولية عليها. وهو يتخذ أشكالا مختلفة: إما كموضوع للصراع في حد ذاته، بحيث تتنازع الدول المتشاركة للحصول على الجزء الأكبر من المياه أو السيطرة عليها؛ أو كأداة أين يستعمل في الصراع حول قضية أخرى، وهنا نجد غالبا دول المنبع تهدد دول المصب بالإضرار بمصالحها المائية كوسيلة للضغط عليها، للرضوخ لتوجهاتها ودعم مواقفها؛ أو كحافز فنقصها أو حرمان الأفراد من الحصول على حجم كاف منها، من شأنه أن يساهم في خلق عدم الاستقرار السياسي داخل المنطقة، ويشجعهم على التمرد والعصيان.

وتظهر نزاعات المياه بشكل كبير عبر التاريخ بالرغم من أنها نادرة، فما كانت تنشب الحروب التقليدية بسبب المياه، إلا أن المياه كانت تاريخيا مصدرا للتوتر وعاملا في النزاعات التي تبدأ لأسباب أخرى.

---

[1] كلير مايكل، الحروب على الموارد، الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2002، ص157.

## المبحث الثاني: أنواع النزاعات المائية

تتخذ النزاعات المائية أشكالًا وأنماطًا متعددة تختلف باختلاف الأطراف المتنازعة وطبيعة الموارد المائية محل النزاع ومستوى التنافس حولها. وقد أدى تزايد أهمية المياه كعنصر أساسي للتنمية والاستقرار إلى بروز أنواع مختلفة من النزاعات، سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول المتشاطئة أو في إطار السعي إلى السيطرة الاستراتيجية على الموارد المائية. ومن ثمّ، فإن دراسة أنواع النزاعات المائية تساهم في فهم أبعاد هذه الظاهرة وتحليل أسبابها وآثارها المختلفة على المستويين الوطني والدولي.

### المطلب الأول: النزاعات المائية الداخلية

يُعرّف النزاع المائي الداخلي بأنه: "حالة من التنافس أو الخلاف بين فاعلين ينتمون إلى الدولة نفسها حول الحصول على المياه أو استخدامها أو إدارتها، نتيجة تضارب المصالح أو ندرة المورد المائي أو عدم العدالة في توزيعه"[1]. ويشمل هذا النوع من النزاعات الخلافات التي قد تنشأ بين المزارعين حول مياه الري، أو بين المناطق الحضرية والريفية حول أولويات التزويد بالمياه، أو بين السلطات المحلية والمركزية بشأن إدارة الموارد المائية، وقد يتطور أحيانًا إلى احتجاجات اجتماعية أو توترات سياسية تؤثر في الاستقرار الداخلي للدولة.

كما يُنظر إلى النزاعات المائية الداخلية على أنها انعكاس لوجود اختلالات في الحوكمة المائية وآليات إدارة الموارد الطبيعية، حيث تؤدي السياسات غير المتوازنة أو ضعف البنية التحتية أو غياب التخطيط المستدام إلى زيادة حدة التنافس بين المستخدمين المختلفين للمياه. ويرى الباحث الأمريكي آرون وولف أن معظم النزاعات المائية لا تنشأ

[1]Peter H. Gleick, Water and Conflict: Fresh Water Resources and International Security, International Security, Vol. 18, No. 1, 1993, p. 84.

بسبب الندرة المطلقة للمياه فحسب، بل نتيجة سوء الإدارة وضعف المؤسسات المكلفة بتنظيم استخدامها وتوزيعها[1].

وتتميز النزاعات المائية الداخلية بعدة خصائص؛ فهي غالبًا ما تكون مرتبطة بمصالح اقتصادية واجتماعية مباشرة، كما أنها تتخذ أشكالًا متعددة تتراوح بين النزاعات الفردية البسيطة والصراعات الجماعية واسعة النطاق. وقد تنشأ هذه النزاعات بسبب عوامل طبيعية مثل الجفاف والتغير المناخي، أو بسبب عوامل بشرية كالتوسع الزراعي غير المنظم، والتلوث المائي، وارتفاع معدلات الاستهلاك، وعدم تكافؤ فرص الوصول إلى الموارد المائية بين مختلف الفئات الاجتماعية.

في العديد من الدول النامية، تُعدّ النزاعات المائية الداخلية من أبرز التحديات التي تواجه سياسات التنمية المستدامة، إذ تؤثر بشكل مباشر في الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي. فعندما تشعر بعض الفئات أو المناطق بالتهميش أو الحرمان من حقها في الحصول على المياه، تتزايد احتمالات نشوء الاحتجاجات والخلافات المحلية، خاصة إذا غابت آليات فعالة لتسوية النزاعات وإدارة الموارد بصورة عادلة. ولذلك أصبحت قضية المياه جزءًا أساسيًا من أجندة الأمن الإنساني، باعتبارها عنصرًا حيويًا لاستمرار الحياة وتحقيق التنمية.

ويشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن النزاعات المائية الداخلية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمفهوم العدالة المائية، أي ضمان حصول جميع الأفراد والمجتمعات على كميات كافية من المياه بصورة عادلة ومستدامة. وعندما يختل هذا التوازن نتيجة سياسات تفضيلية أو تفاوتات مجالية أو اجتماعية، فإن احتمالات التوتر والصراع تزداد بشكل ملحوظ ومن ثم فإن معالجة هذه النزاعات لا تقتصر على زيادة الموارد المائية المتاحة، بل تشمل أيضًا تحسين أنظمة الحوكمة وتعزيز المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المياه.

[1]Aaron T. Wolf, Conflict and Cooperation Along International Waterways, Water Policy, Vol. 1, No. 2, 1998, p. 255.

من هذا المنطلق، يمكن القول أن النزاعات المائية الداخلية تمثل أحد أبرز التحديات المعاصرة التي تواجه الدول، خاصة في ظل الضغوط المتزايدة على الموارد المائية. فهي لا تعكس فقط مشكلة ندرة المياه، وإنما تكشف أيضًا عن طبيعة العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية داخل المجتمع، ومدى قدرة المؤسسات الحكومية على تحقيق العدالة في توزيع الموارد وإدارتها بصورة فعالة ومستدامة.

**المطلب الثاني: النزاعات المائية العابرة للحدود**

يُقصد بالنزاعات المائية العابرة للحدود تلك الخلافات أو التوترات التي تنشأ بين دولتين أو أكثر تشترك في مورد مائي دولي، نتيجة اختلاف مصالحها بشأن استغلال المياه أو توزيعها أو التحكم في مجاريها أو إقامة المشروعات المائية عليها[1]. ويشمل ذلك النزاعات المتعلقة ببناء السدود وتحويل مجاري الأنهار واستخراج المياه الجوفية المشتركة وتحديد الحصص المائية بين الدول المتشاطئة. وتُعد هذه النزاعات من أكثر القضايا تعقيدًا في العلاقات الدولية نظرًا لتداخل العوامل الجغرافية والسياسية والاقتصادية والبيئية المؤثرة فيها.

يعرّف الباحث الأمريكي آرون وولف النزاع المائي العابر للحدود بأنه حالة من التنافس أو الاختلاف بين الدول المتشاركة في حوض مائي دولي حول استخدام المورد المائي أو السيطرة عليه، بما قد يؤدي إلى توترات سياسية أو دبلوماسية أو اقتصادية، دون أن يعني ذلك بالضرورة اندلاع مواجهة عسكرية[2]. ويؤكد هذا التعريف أن النزاعات المائية قد تأخذ أشكالًا متعددة، تتراوح بين الخلافات الفنية البسيطة والمفاوضات السياسية المعقدة، وصولًا إلى الأزمات الحادة التي تهدد الأمن الإقليمي.

ومن المعروف أن بلدانا كثيرة تعول على موارد المياه المشتركة، إذ يعيش أكثر من 40 في المئة من سكان العالم في أحواض مائية مشتركة. ويتقاسم أهالي المنطقة العربية ثلثي

---

[1]Stephen C. McCaffrey, The Law of International Watercourses, Oxford University Press, Oxford, 2007, p. 45.

[2]Aaron T. Wolf, Ibid, p 252.

الموارد المائية، وهناك 27 حوضا مشتركا للمياه السطحية. ويبلغ عدد الدول العربية المتشاطئة ذات المسطحات المائية المشتركة 14 دولة من أصل 22دولة[1].

وتنشأ النزاعات المائية العابرة للحدود عادة نتيجة مجموعة من العوامل المتداخلة، يأتي في مقدمتها ندرة المياه وتزايد الطلب عليها بفعل النمو السكاني والتوسع الزراعي والصناعي. كما تلعب الخصائص الجغرافية لأحواض الأنهار الدولية دورًا مهمًا في تفاقم هذه النزاعات، إذ تتمتع دول المنبع غالبًا بقدرة أكبر على التحكم في تدفقات المياه مقارنة بدول المصب، مما يخلق حالة من عدم التوازن في القوة المائية بين الأطراف المتشاركة في المورد. ومن الأمثلة البارزة على ذلك الخلافات المرتبطة بحوض نهر النيل، ونهري دجلة والفرات، ونهر الأردن، وغيرها من الأحواض المائية المشتركة.

كما ترتبط النزاعات المائية العابرة للحدود ارتباطًا وثيقًا بمفهوم السيادة الوطنية، حيث تسعى كل دولة إلى استغلال الموارد الموجودة داخل حدودها لتحقيق أهدافها التنموية، بينما ترى الدول الأخرى أن أي إجراء أحادي قد يؤثر سلبًا في حقوقها المائية التاريخية أو المكتسبة. ولذلك ظهرت مجموعة من المبادئ القانونية الدولية لتنظيم استخدام المجاري المائية المشتركة، مثل مبدأ الانتفاع المنصف والمعقول، ومبدأ عدم التسبب في ضرر ذي شأن، ومبدأ التعاون والإخطار المسبق بشأن المشروعات المائية الكبرى.

ويرى عدد من الباحثين أن النزاعات المائية العابرة للحدود لا ترتبط بالمياه في حد ذاتها بقدر ارتباطها بإدارة العلاقات السياسية بين الدول. فالمياه قد تكون عاملًا محفزًا للتوتر عندما تغيب آليات التعاون والتنسيق، لكنها قد تتحول أيضًا إلى أداة لتعزيز التعاون الإقليمي وبناء الثقة بين الدول المتشاطئة. وقد أظهرت العديد من الدراسات أن الاتفاقيات والمؤسسات

[1] محمد سعيدي، المياه العابرة للحدود في المنطقة العربية: من النزاع الى تقاسم المنافع والتعاون الإقليمي، مجلة سياسات عربية، مج11، ع62، مايو 2023، جامعة قطر، ص08.

المشتركة لإدارة الأحواض المائية ساهمت في الحد من احتمالات الصراع وتعزيز فرص التنمية المشتركة.

وتكتسب النزاعات المائية العابرة للحدود أهمية خاصة في الوقت الراهن بسبب تأثيرات التغير المناخي وما يصاحبه من تراجع الموارد المائية وازدياد موجات الجفاف وعدم انتظام التساقطات المطرية. فهذه التحديات البيئية تزيد من حدة المنافسة على المياه وتجعل إدارة الموارد المشتركة أكثر تعقيدًا، خاصة في المناطق التي تعاني أصلًا من شح المياه. ولذلك أصبح التعاون المائي الدولي أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق الأمن المائي والاستقرار السياسي في العديد من الأقاليم.

وعليه، يمكن تعريف النزاعات المائية العابرة للحدود بأنها مجموعة الخلافات والتوترات التي تنشأ بين الدول المتشاركة في مورد مائي دولي بسبب التنافس على استغلاله أو التحكم فيه أو توزيع منافعه، وهي نزاعات تتداخل فيها الاعتبارات الجغرافية والقانونية والسياسية والاقتصادية. وعلى الرغم من أن هذه النزاعات قد تشكل مصدرًا للتوتر وعدم الاستقرار، فإنها قد تتحول في الوقت نفسه إلى فرصة لتعزيز التعاون الإقليمي إذا ما توفرت الإرادة السياسية والأطر القانونية والمؤسساتية المناسبة لإدارة الموارد المائية المشتركة بصورة عادلة ومستدامة.

**المطلب الثالث: النزاعات المرتبطة بالسيطرة الاستراتيجية على المياه**

لا تقتصر أهمية المياه على كونها موردًا طبيعيًا ضروريًا للحياة والتنمية الاقتصادية فحسب، بل تتجاوز ذلك لتصبح عنصرًا استراتيجيًا مؤثرًا في موازين القوة والعلاقات السياسية بين الدول. وقد أدى تزايد الضغوط على الموارد المائية وتنامي الحاجة إليها إلى ظهور نمط من النزاعات يُعرف بـ النزاعات المرتبطة بالسيطرة الاستراتيجية على المياه، حيث تسعى بعض الدول أو الفاعلين إلى توظيف موقعهم الجغرافي أو قدراتهم التقنية والمؤسساتية للتحكم في الموارد المائية المشتركة بما يخدم مصالحهم السياسية والاقتصادية والأمنية.

ويقصد بالسيطرة الاستراتيجية على المياه امتلاك القدرة على التأثير في تدفقات الموارد المائية أو إدارتها أو توزيعها بطريقة تمنح طرفًا معينًا نفوذًا أو أفضلية على الأطراف الأخرى. ويظهر هذا النوع من النزاعات غالبًا في الأحواض المائية الدولية التي تتمتع فيها دول المنبع بإمكانية بناء السدود والخزانات أو تحويل مجاري المياه، الأمر الذي قد يمنحها قدرة أكبر على التأثير في حصص دول المصب واحتياجاتها المائية.

ويُعرّف الباحثان مارك زيتون وجيروين وارنر هذا النمط من النزاعات ضمن مفهوم الهيمنة المائية (Hydro-Hegemony)، والذي يشير إلى قدرة دولة معينة على فرض رؤيتها أو مصالحها في إدارة الموارد المائية المشتركة اعتمادًا على تفوقها السياسي أو الاقتصادي أو العسكري أو الجغرافي[1]. ووفق هذا التصور، فإن السيطرة على المياه لا تتحقق فقط من خلال التحكم المادي في المورد، بل أيضًا عبر التأثير في القواعد القانونية والمؤسسات الإقليمية والخطابات السياسية المتعلقة بإدارة المياه.

ترتبط النزاعات المرتبطة بالسيطرة الاستراتيجية على المياه بفكرة أن المياه أصبحت موردًا ذا قيمة جيواستراتيجية، إذ يمكن استخدامها كوسيلة لتعزيز النفوذ الإقليمي أو لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية. فالدولة التي تتحكم في منابع الأنهار أو في البنية التحتية المائية الكبرى قد تمتلك أوراق ضغط مؤثرة في علاقاتها مع الدول الأخرى، خاصة إذا كانت تلك الدول تعتمد بشكل كبير على المورد المائي المشترك لتلبية احتياجاتها الأساسية.

كما يرى بعض الباحثين في مجال الجيوبوليتيك المائي أن الصراع حول المياه لا يدور دائمًا حول الكميات المتاحة منها، بل حول من يمتلك سلطة اتخاذ القرار بشأن استخدامها وتوزيعها. وفي هذا السياق، تصبح السدود الكبرى ومشروعات تحويل المياه أدوات استراتيجية قد تُستخدم لتعزيز المكانة الإقليمية للدول أو لتأكيد سيادتها على الموارد الواقعة ضمن حدودها الوطنية.

---

[1] Mark Zeitoun&Jeroen Warner, Hydro-Hegemony: A Framework for Analysis of Transboundary Water Conflicts, Water Policy, Vol. 8, No. 5, 2006, p. 437.

تبرز النزاعات المرتبطة بالسيطرة الاستراتيجية على المياه بشكل واضح في العديد من الأحواض الدولية، حيث تتداخل الاعتبارات المائية مع الحسابات الأمنية والاقتصادية والسياسية. وغالبًا ما تنظر الدول إلى الموارد المائية باعتبارها جزءًا من أمنها القومي، الأمر الذي يدفعها إلى تبني سياسات تهدف إلى حماية مصالحها المائية أو تعزيز نفوذها في إدارة الأحواض المشتركة. وقد يؤدي ذلك إلى نشوء توترات دبلوماسية أو خلافات قانونية بين الأطراف المعنية، خاصة عندما تشعر بعض الدول بأن مصالحها المائية مهددة أو أن حقوقها في الانتفاع بالمورد قد تتعرض للانتقاص.

ومن ثمّ، فإن النزاعات المرتبطة بالسيطرة الاستراتيجية على المياه تمثل أحد الأبعاد الحديثة للنزاعات المائية، حيث لا يقتصر الأمر على التنافس حول مورد طبيعي محدود، بل يمتد إلى الصراع حول النفوذ والسلطة والتحكم في القرارات المتعلقة بإدارة هذا المورد. ولذلك أصبحت هذه النزاعات محورًا أساسيًا في الدراسات الجيوبوليتيكية والهيدروبوليتيكية التي تسعى إلى فهم العلاقة بين المياه والقوة في النظام الدولي المعاصر.

## المبحث الثالث: الاتجاهات النظرية المفسرة للعلاقة بين المياه والنزاع

تعدّ المياه من أهم الموارد الاستراتيجية التي ترتبط باستمرار الحياة وتحقيق التنمية والاستقرار، الأمر الذي جعلها محل اهتمام متزايد في الدراسات السياسية والأمنية المعاصرة. ومع تزايد الضغوط على الموارد المائية واشتداد المنافسة حولها، برزت العديد من التفسيرات النظرية التي حاولت فهم طبيعة العلاقة بين المياه والنزاع.

وقد اختلفت هذه التفسيرات باختلاف المنطلقات الفكرية للباحثين؛ فبينما ركزت بعض الاتجاهات على أثر الندرة المائية والضغوط البيئية في إثارة النزاعات، اهتمت اتجاهات أخرى بدور الأمننة والاعتبارات الجيوسياسية وعلاقات القوة والهيمنة في تفسير الصراعات المرتبطة بالمياه، وعليه، يهدف هذا المبحث إلى عرض أهم الاتجاهات النظرية المفسرة للعلاقة بين المياه والنزاع، وبيان الأسس التي تقوم عليها، ومدى قدرتها على تفسير النزاعات المائية في مختلف السياقات الدولية والإقليمية.

### المطلب الأول: اتجاه الجيوبوليتيك النّقدي والهيمنة المائية

الهيدرو–هيمنة هي إطار نظري متقدم لفهم النزاعات والعلاقات على أحواض الأنهار المشتركة بين عدة دول، طوره الباحثان مارك زيتون (Mark Zeitoun) وجايسون وارنر (Jason Warner) في عام 2006[1].

يعرف هذان الباحثان هذه القوة على أنها: "دول تملك كفاية سلطة في مستودع مائي لأجل ضمان لإدارة التحكم في الموارد المائية، والتحرك كقائد في مقابل الدول الأخرى المشاطئة في الحوض"[2].

---

[1] Mark Zeitoun&Jeroen Warner, Ibid.

[2] بوعمامة زهير، نزاعات المياه العابرة للحدود في إفريقيا؛ مقاربة جيوسياسية عبر مفهوم المركب الهيدروسياسي الإقليمي، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمار ثليجي الأغواط، مج6، ع2، 2022، ص14.

هذه الدول يمكنها أن تمارس سلطتها بطريقة قسرية (بالإكراه) عن طريق التهديد بالقوة أو بالعقوبات الاقتصادية لمنع بناء منشأة مائية (سد مثلا)، أو بالبحث عن إقامة إجماع بطريقة سلمية يكون في صالحها في هيئات الإدارة الدولية والإقليمية.

يركز هذا الاتجاه على دور الخصائص الجغرافية في توجيه سلوك الفاعلين الدوليين، ودور العامل الجغرافي كمصدر محتمل لنزاعات يدخل في إطار فكرة دور التلاصق الجغرافي كوسيط محتمل لنزاعات بين دولتين لوجود مصادر موضوعية للنزاع بينها كما أن أهمية بعض المناطق الجغرافية تزيد من احتمالات دخول الدول في نزاعات من أجل السيطرة عليها، وذلك للأسباب التالية:

- أن هذه الأقاليم قد تكون ذات أهمية استراتيجية لطرف واحد أو أكثر، حيث أن الذي يسيطر على المنطقة موضوع.
- النزاع تكون له مزية عسكرية واضحة على الدولة غير المسيطرة.
- قد تكون الأراضي ذات قيمة اقتصادية لوحدات أو أكثر من الأطراف لاحتوائها على ثروات طبيعة أو معدنية.
- تكون ذات أهمية لدولة معينة أو مجموعة من الدول لأسباب عقائدية أو دينية[1].

يفسر اتجاه الجيوبوليتيك والهيمنة المائية النزاعات حول الموارد المائية انطلاقًا من الأهمية الاستراتيجية التي تكتسبها المياه في العلاقات الدولية، خاصة عندما تكون الأنهار والأحواض المائية مشتركة بين عدة دول. فوفقًا لهذا الاتجاه، لا تُعد المياه مجرد مورد طبيعي ضروري للحياة والتنمية، بل تمثل عنصرًا من عناصر القوة الجيوسياسية التي تسعى الدول إلى السيطرة عليها لضمان أمنها القومي وتعزيز نفوذها الإقليمي.

---

[1] زيتوني محمد، بوعكاز عبير، ديناميكيات الصراع والتعاون حول مشكل المياه في المنطقة العربية بعد 2019 دراسة حالة نهري الدجلة والفرات، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، جامعة سكيكدة، مج6، ع03، 2023، ص104.

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الموقع الجغرافي للدولة داخل الحوض المائي يلعب دورًا أساسيًا في تحديد طبيعة العلاقات بينها وبين الدول الأخرى. فالدول الواقعة في أعالي الأنهار تتمتع بميزة جغرافية واستراتيجية تمكنها من التحكم في تدفق المياه نحو دول المصب، الأمر الذي يمنحها أداة ضغط ونفوذ سياسي واقتصادي. أما الدول الواقعة في المصب فتجد نفسها أكثر عرضة للتأثر بالقرارات والإجراءات التي تتخذها دول المنبع، مما يجعل المياه مصدرًا دائمًا للتوتر والصراع.

ومن منظور الهيمنة المائية (Hydro-Hegemony)، فإن النزاعات المائية لا تنشأ فقط بسبب ندرة المياه، بل بسبب التفاوت في موازين القوة بين الدول المتشاطئة. فالدولة الأقوى سياسيًا أو اقتصاديًا أو عسكريًا تسعى إلى فرض رؤيتها ومصالحها في إدارة الموارد المائية المشتركة، وقد تستخدم تفوقها الجغرافي أو العسكري أو التكنولوجي للتحكم في استغلال المياه وتوزيعها. وبهذا المعنى تصبح المياه أداة للهيمنة والنفوذ الإقليمي أكثر من كونها مجرد مورد اقتصادي.

كما يفسر هذا الاتجاه النزاعات المائية من خلال الأهمية الاستراتيجية للمجاري المائية والأحواض النهرية. فالسيطرة على منابع الأنهار أو السدود الكبرى تمنح الدولة مزايا متعددة؛ فهي تمكنها من التحكم في إمدادات المياه والطاقة، وتوفر لها قدرة أكبر على التأثير في سياسات الدول الأخرى. ولذلك تنظر بعض الدول إلى المنشآت المائية الكبرى باعتبارها أصولًا استراتيجية لا تقل أهمية عن الموارد النفطية أو المواقع العسكرية الحساسة.

ويؤكد الجيوبوليتيك النقدي كذلك أن الخطابات السياسية تلعب دورًا مهمًا في تشكيل النزاعات المائية، إذ تقوم الحكومات بتقديم المياه باعتبارها حقًا تاريخيًا أو عنصرًا من عناصر السيادة الوطنية، مما يضفي على الصراع أبعادًا رمزية وسياسية تتجاوز الجوانب

التقنية المتعلقة بتقاسم الموارد. وبذلك يصبح النزاع مرتبطًا بالهوية الوطنية والمكانة الإقليمية للدولة، وهو ما يزيد من صعوبة التوصل إلى تسويات توافقية[1].

وتتجلى هذه الرؤية بوضوح في العديد من النزاعات المائية الدولية، مثل النزاع حول نهر النيل بين مصر وإثيوبيا، حيث تستفيد إثيوبيا من موقعها كدولة منبع في بناء السدود واستغلال الموارد المائية، بينما تنظر مصر إلى مياه النيل باعتبارها موردًا استراتيجيًا وحيويًا لأمنها القومي. كما يظهر الأمر في حوضي دجلة والفرات، حيث تمنح السيطرة التركية على منابع النهرين أنقرة قدرة كبيرة على التأثير في العراق وسوريا.

بناءً على ما سبق، فإن اتجاه الجيوبوليتيك النقدي والهيمنة المائية يفسر النزاعات على الموارد المائية بأنها نتيجة للتنافس على السيطرة على المواقع الجغرافية الاستراتيجية ومصادر المياه العابرة للحدود، في ظل سعي الدول إلى تعظيم نفوذها وحماية مصالحها الحيوية. وبالتالي فإن جوهر النزاع لا يكمن فقط في ندرة المياه، بل في علاقات القوة والهيمنة التي تتحكم في إدارة هذا المورد الاستراتيجي وتوزيعه بين الدول المتشاطئة.

**المطلب الثاني: مقاربة الندرة والضغوط البيئية (Homer Dixon)**

يرى هومير ديكسون أن ندرة الموارد الطبيعية يمكن أن تسبب الصراعات بسبب آثارها الاجتماعية. ويستند في استنتاجاته إلى أكثر من 10 سنوات من الأبحاث حول القضايا البيئية من الصراع الحاد. وحسبه من الطبيعي أن ينتج الصراع بشكل غير مباشر من خلال الأثار الاجتماعية السلبية للندرة. ويمكن القول أن عواقب ندرة الموارد الطبيعية تشمل الهجرة البشرية، الطرد، التمرد، انخفاض الإنتاجية الاقتصادية وضعف، هذه الآثار تزيد من احتمال صراعات الندرة البسيطة حيث الموارد مثل المياه استنفذت ما يسبب الصراع على الحصة

[1]Mark Zeitoun&Jeroen Warner, Ibid, p435-436.

المتبقية منها، وترفع من احتمال صراعات جماعات الهوية بسبب الحركة الواسعة للسكان الناتجة عن التغير البيئي (الندرة)[1].

فرق هومير ديكسون بين خمسة أنواع من النزاع العنيف المتعلق بالندرة البيئية، كما يلي:

- نزاعات تنشأ مباشرة بسبب التدهور البيئي المحلي.
- الاشتباكات العرقية الناشئة عن الهجرة الاجتماعية والانشقاقات بسبب ندرة البيئة.
- الحروب الأهلية الناجمة عن ندرة البيئة.
- الحرب بين الدول الناتجة عن الندرة.
- الصراعات بين الشمال والجنوب حول التخفيف من آثارها، التكيف معها، والتعويض عن مشاكل البيئة العالمية.

أشار هومير ديكسون أن النوع الرابع ( الحروب بين الدول) هو أقل احتمالا للحدوث، مع ذلك يمكن أن تستخدم المياه استراتيجيا كعنصر في الحرب، كما هو الحال بالنسبة للمساعدات الغذائية وإنتاج الغذاء.

يتضح مما سبق أن كل من أولسون و هومير ديكسون ركزا على أن الندرة البيئية (ندرة الموارد المائية في دراستنا) تعدّ سببًا محتملًا لحدوث النزاع بين المشتركين في مصادرها، وعند كلاهما مجموعة من الأسباب المحتملة لحدوثها، منها استنفاذ أو تدهور المورد، النمو السكاني الذي يترجم في زيادة الطلب على المياه، وعدم المساوة في تقاسمها( توزيعها) أو حرية الوصول إليها. كما يمكن أن تكون الصراعات بين الأفراد داخل الدولة أو بين الدول.

---

[1] طويجيني زين العابدين ، نسيبة معقال، الصراع على الموارد الطبيعية: الصراع على الموارد المائية المشتركة أنموذجا، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، مج05، ع01، 2022، ص1567.

تتعدد الأسباب التي من المحتمل أن تساهم في خلق النزاع حول الموارد المائية، فمن الصعب تفكيكها كونها في الغالب متشابكة ناتجة عن عوامل بيئية، سياسية، اقتصادية، تاريخية وحتى دينية. المتفق عليه أن الماء عندما يكون نادرا ومشتركا، التنافس عليه يمكن أن يقود الشعوب أن ترى الحصول عليه قضية أمن قومي. وهو أمر تتضح معالمه في العديد من المناطق في العالم، فمصر مثلا ترى المساس بحصتها التاريخية من نهر النيل قضية أمن قومي[1].

**المطلب الثالث: نظرية الأمننة لباري بوزان (الماء كقضية أمنية):**

تُعدّ نظرية الأمننة (Securitization Theory) من أبرز المقاربات النظرية التي قدمتها مدرسة كوبنهاغن في الدراسات الأمنية، وقد ارتبطت أساسًا بأعمال الباحث الدنماركي Barry Buzan، الذي سعى إلى توسيع مفهوم الأمن ليتجاوز المجال العسكري التقليدي ويشمل قضايا سياسية واقتصادية ومجتمعية وبيئية. وتنطلق هذه النظرية من فكرة أساسية مفادها أن القضايا لا تصبح تهديدات أمنية بطبيعتها، بل تتحول إلى ذلك عندما يقوم الفاعلون السياسيون بتقديمها على أنها تهديد وجودي يستوجب اتخاذ إجراءات استثنائية لمواجهته.

في هذا السياق، تُعتبر المياه من الموارد الحيوية المرتبطة مباشرة ببقاء الدول والمجتمعات، الأمر الذي جعلها في العقود الأخيرة تنتقل من مجرد قضية تنموية أو اقتصادية إلى قضية أمن قومي في العديد من مناطق العالم، خاصة في الأحواض المائية المشتركة التي تشهد تنافسًا بين الدول المتشاطئة. ومن هنا توفر نظرية الأمننة إطارًا تحليليًا مهمًا لفهم كيفية تحول قضايا المياه إلى مصدر للنزاع والتوتر بين الدول.

---

[1] طويجيني زين العابدين، نسيبة معقال، الصراع على الموارد الطبيعية: الصراع على الموارد المائية المشتركة أنموذجا، المرجع السابق، ص1568.

وفقًا لباري بوزان، تتم عملية الأمننة عندما يقوم فاعل سياسي، مثل رئيس دولة أو حكومة أو مؤسسة رسمية، بإقناع الجمهور والنخب السياسية بأن قضية معينة تمثل تهديدًا وجوديًا يتطلب إجراءات غير عادية. وعند إسقاط هذا التصور على النزاعات المائية، نجد أن الدولة قد تصور نقص المياه أو سيطرة دولة أخرى على مجرى مائي مشترك باعتباره تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي واستقرارها الاقتصادي والاجتماعي. وبذلك تتحول المياه من مورد طبيعي قابل للتفاوض والتعاون إلى قضية أمنية حساسة ترتبط ببقاء الدولة ومصالحها الاستراتيجية.

وتفسر نظرية الأمننة النزاعات المائية من خلال عدة آليات مترابطة:

1- عندما تعاني دولة ما من ندرة مائية أو تخشى فقدان حصتها من المياه، فإن قادتها السياسيين قد يلجؤون إلى خطاب أمني يربط بين المياه والسيادة الوطنية. فبدل الحديث عن المياه باعتبارها موردًا اقتصاديًا، يتم تقديمها كمسألة حياة أو موت للشعب والدولة. ويسهم هذا الخطاب في تعبئة الرأي العام وتبرير اتخاذ سياسات أكثر تشددًا تجاه الدول الأخرى المشاركة في المورد المائي ذاته.

2- ترى النظرية أن عملية الأمننة تؤدي إلى تضييق هامش التفاوض والتعاون بين الدول. فحين يتم تصوير المياه كقضية أمن قومي، يصبح التنازل أو تقديم حلول وسط أمرًا صعبًا من الناحية السياسية، لأن أي تنازل قد يُفسر داخليًا على أنه تفريط في حقوق الدولة أو تهديد لمصالحها الحيوية. ومن ثم تزداد احتمالات التوتر والصراع بين الأطراف المتنازعة.

3-تسمح الأمننة للحكومات باتخاذ إجراءات استثنائية قد لا تكون مقبولة في الظروف العادية، مثل تعزيز الوجود العسكري حول المنشآت المائية، أو تبني سياسات خارجية متشددة، أو ممارسة ضغوط دبلوماسية واقتصادية على الدول المنافسة.

وفي بعض الحالات قد يُستخدم الخطاب الأمني لتبرير اللجوء إلى القوة أو التهديد بها من أجل حماية الموارد المائية.

يظهر تطبيق هذه النظرية بوضوح في العديد من النزاعات المائية الدولية، ومن أبرزها قضية سد النهضة الإثيوبي الكبير بين مصر وإثيوبيا. فقد اعتبرت مصر أن أي مساس بحصتها التاريخية من مياه النيل يمثل تهديدًا وجوديًا لأمنها المائي والغذائي، وهو ما انعكس في الخطاب الرسمي الذي ربط بين مياه النيل والأمن القومي المصري. وفي المقابل، قدمت إثيوبيا مشروع السد باعتباره ضرورة تنموية وأداة لتحقيق الأمن الاقتصادي والطاقة الكهربائية لشعبها. وهكذا تحولت القضية من خلاف تقني حول إدارة الموارد المائية إلى قضية أمنية ذات أبعاد استراتيجية[1].

كما يمكن ملاحظة الأمننة في النزاع حول نهري دجلة والفرات بين العراق وسوريا وتركيا، حيث اعتبرت الدول المتضررة من المشاريع المائية التركية أن انخفاض تدفقات المياه يمثل تهديدًا للأمن الوطني والاستقرار الاقتصادي، بينما تنظر تركيا إلى استغلالها لمواردها المائية باعتباره حقًا سياديًا يخدم أمنها التنموي.

وعلى الرغم من أهمية نظرية الأمننة في تفسير النزاعات المائية، إلا أنها تعرضت لعدة انتقادات. فبعض الباحثين يرون أنها تركز بشكل كبير على الخطاب السياسي وعمليات التمثيل الرمزي للتهديد، بينما تهمل العوامل المادية المرتبطة بندرة المياه أو سوء إدارتها. كما أن تحويل المياه إلى قضية أمنية قد يؤدي أحيانًا إلى تعقيد المشكلات بدل حلها، لأنه يعزز منطق المواجهة ويقلل من فرص التعاون الإقليمي وإدارة الموارد المشتركة بصورة سلمية.

وخلاصة القول، تفسر نظرية الأمننة لباري بوزان النزاعات المائية على أنها نتيجة لعملية سياسية يتم من خلالها تقديم المياه باعتبارها قضية أمن قومي وتهديدًا وجوديًا للدولة.

---

[1] زيتوني محمد، بوعكاز عبير، ديناميكيات الصراع والتعاون حول مشكل المياه في المنطقة العربية بعد 2019 دراسة حالة نهري الدجلة والفرات، صص111-114.

فالنزاع لا ينشأ فقط بسبب ندرة المياه أو التنافس عليها، بل يتعزز عندما يتم أمننة القضية وتحويلها من مجال التعاون والتفاوض إلى مجال الأمن والبقاء، وهو ما يفسر تصاعد التوترات في العديد من الأحواض المائية المشتركة حول العالم.

# الفصل الثاني

## النزاعات المائية العابرة للحدود في إفريقيا

تُعد القارة الإفريقية من أكثر مناطق العالم تأثراً بمعضلة الأمن المائي، حيث تتقاطع فيها أزمة الندرة الطبيعية والمناخية مع التداخل الجغرافي للمجاري المائية؛ إذ تمتلك إفريقيا نحو 63 حوضاً مائياً مشتركاً وعابراً للحدود السياسية. وفي بيئة إقليمية تفتقر جُلّ دولها إلى البنى التحتية المستدامة وتواجه نمواً سكانياً متسارعاً، تحولت هذه الأحواض المائية من مساحات للتكامل الاقتصادي إلى بؤر للنزاعات الجيوسياسية، مما ألقى بظلال قاتمة على أمن الدول بمفهومه الشامل (السياسي، العسكري، الاقتصادي، والمجتمعي). وفي ما يلي تحليل لأبرز هذه النزاعات المائية وتداعياتها على أمن الدول الإفريقية.

**المبحث الأول: النزاعات المائية في حوض نهر النيجر:**

يعدّ حوض نهر النيجر، ثالث أطول أنهار إفريقيا، بعد نهر النيل والكونغو، يبلغ طوله 4180 كلم، يمر عبر عدة دول هي: غينيا، مالي، النيجر، بنين، ونجيريا، يشكل هذا الحوض شريان حياة رئيسي حيث يغطي مساحة تقدر بنحو 2.113.200 كيلومتر مربع، يوفر خدمات مائية وزراعية وكهربائية وبيئية لأكثر من 109 ملايين نسمة يعيشون في ضفافه، ومع ذلك فإنّ الأهمية الحيوية لهذا المورد تقابلها تحديات معقدة ومتعددة الأبعاد، تتجاوز المشاكل التقنية والبيئية لتتحول إلى بؤر للنزاعات المحلية والإقليمية ذات أبعاد اقتصادية وأمنية وسياسية عميقة.

**المطلب الأول: النزاعات بين الرعاة والمزارعين: تغير المناخ كمحفز للنزاع**

يعكس النزاع بين الرعاة الرحل والمزارعين المستقرين النموذج الأبرز الأكثر دموية للنزاعات المحلية في الحوض. فمع تغير أنماط المناخ، حيث تشير التقارير إلى انحسار هطول الأمطار وزيادة وتيرة وشدة الفترات الجافة، تواجه المجتمعات الرعوية تدهورا حادا في المراعي ونقضا في موارد المياه، حيث يضطر الرعاة، وخاصة من جماعة الفولاني الإثنية، إلى تغيير مسارات ترحالهم التقليدي والتوغل في مناطق زراعية مأهولة للبحث عن الكلأ والماء لقطعانهم، إلا أنّ الرعاة في النيجر ومالي يواجهون تهديدا مزدوجا، يتمثل الأول في

التحديات البيئية وندرة الموارد، والثاني في المخاطر الأمنية في المناطق الّتي انتشرت فيها المجاعات المسلحة، ممّا يجعل ترحالهم أكثر خطورة[1].

في حين يرى المزارعون المستقرون في هذا التوسع تهديدا لمصدر رزقهم، إذ يؤدي مرور القطعان الكبيرة وما يصاحبه أحيانا من رعي جائر، إلى تدمير المحاصيل وتهديد الأمن الغذائي للمجتمعات الزراعية، وقد أدت هذه الاحتكاكات إلى مواجهات عنيفة أسفرت على سقوط الآلاف من التقلى على مستوى منطقة الساحل، ففي النيجر وحدها وثقت بيانات الأحداث والمواقع للصراع المسلح (Acled) وقوع 707 حالة وفاة نتيجة النزاعات الأمنية من منتصف عام 2024، خاصة في مناطق تيلابيري وطاهو ومارادي، مقارنة بـ 342 وفاة في الفترة ذاتها من العام السابق، حيث شكلت النزاعات بين الرعاة والمزارعين نسبة كبيرة (Alled2024)، وتصف دراسة للبنك الدولي (2023) هذه النزاعات بأنّها أحد أكثر أشكال العنف فتكا وتدميرا للنسيج المجتمعي في منطقة الساحل.

**المطلب الثاني: ضعف الحوكمة الإقليمية والهشاشة الإثنية:**

تمثل الهيئة المائية لحوض النيجر (WigerAuthoity ABW) الإطار المؤسسي الرئيسي المصمم لإدارة الموارد بالمائية بشكل تعاوني بين دول الحوض، تأسست الهيئة للتنسيق في مجالات إدارة المياه والطاقة والزراعة وحماية النظم الإيكولوجية، ومع ذلك، فإنّ فعالية الهيئة تقف أمام تحديات جسيمة[2].

أوّل هذه التحديات هو ضعف التمويل والاعتماد الشديد على المانحين الخارجيين، ممّا يهدد استدامة البرامج والمشاريع، ثانيا هو التباين الكبير في القدرات الفنية والإدارية بين الدول الأعضاء، ممّا يعني التنفيذ المتجانس للسياسات والاتفاقيات على أرض الواقع، وكنتيجة لذلك، غالبا ما تبقى الاتفاقيات المتعلقة، مثل اتفاقية حوض نهر النيجر لعام 1980 وتعديلاتها على ورق في العديد من المناطق خاصة النائية منها.

---

[1] بهولي لبنى، الصراع على الموارد في افريقيا جنوب الصحراء، ط1، أدليس للنشر والتوزيع، 2025، ص63-64.

[2] المرجع نفسه، ص65.

وهنا تتداخل أزمة الحوكمة مع الهشاشة الأمنية المتفاقمة، فقد استغلت الجماعات المسلحة والجهادية في غرب إفريقيا فراغ السلطة وضعف سيطرة الحكومات في المناطق الحدودية الشاسعة في الحوض، وأصبحت هذه المناطق الّتي تتقاطع فيها طرق الترحال والموارد، ساحات للنزاع، حيث يتعرض الرعاة للابتزاز والاختطاف ويتعرض المزارعون للنهب والإكراه.

لقد تحولت إدارة المياه من قضية تنموية بحتة إلى عنصر مركزي في التحدي الأمني، فأحواض المياه والمراعي لم تعد مجرد موارد معيشية، بل أصبحت نقاط استراتيجية تسيطر عليها الجماعات المسلحة لفرض سلطتها وجني الإتاوات، ممّا يزيد من تهديد بالوصول الآمن والعادل للموارد.

ويظهر تأثير هذا التداخل جليا في أزمة النزوح الهائلة، ففي أفريل 2024 قدر عدد النازحين داخليا في النيجر وحدها بسبب النزاع وانعدام الأمن بحوالي 407.460 شخصا (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية COCHA 2024)، هذا النزوح يزيد بدوره من الضغط على الموارد بالمائية في مناطق اللجوء، ممّا يخلق دورة جديدة من التوتر والنزاع.

## المبحث الثاني: النزاع في بحيرة تشاد

### المطلب الأول: التغير المناخي وسوء الإدارة:

شكلت بحيرة تشاد لقرون عديدة دعامة أساسية للحياة والاقتصاد في المنطقة، حيث كانت تُصنف واحدة من أكبر البحيرات في إفريقيا بمساحة بلغت ذروتها نحو 25,000 كيلومتر مربع في الستينيات من القرن الماضي. وشهدت البحيرة تراجعًا مأساويًا وكارثيًا، حيث تقلصت مساحتها إلى أقل من 1,500 كيلومتر مربع بحلول عام 2000، مما يعني فقدانها لما يقرب من 90% من مساحتها الأصلية.

ويرجع هذا التدهور إلى عاملين رئيسيين:

**1. تغير المناخ:**

يُعد العامل الأبرز، حيث شهد الحوض زيادة في وتيرة وحدة فترات الجفاف وانخفاضًا غير مسبوق في معدلات هطول الأمطار منذ سبعينيات القرن الماضي، مما أدى إلى انخفاض حاد في التدفقات الواردة من الأنهار المغذية الرئيسية، خاصة نهر شاري الذي يوفر أكثر من 90% من مياه البحيرة.

**2. سوء إدارة الموارد والضغط البشري:**

ساهم الاستخراج المكثف وغير المنظم لمياه البحيرة والأنهار المغذية لها لأغراض الري، خاصة من قبل المزارعين على طول الضفاف، في تفاقم الأزمة. وأدى النمو السكاني الهائل في دول الحوض إلى زيادة الطلب على المياه والغذاء، مما وضع ضغطًا لا يحتمل على مورد مائي تحت التهديد.

وتشير التقديرات الحديثة الصادرة عن لجنة حوض بحيرة تشاد (LCBC) إلى أن المساحة اليوم هي حوالي 10,000–15,000 كم² بفضل تحسن دورات هطول الأمطار في السنوات الأخيرة، لكنها تبقى بعيدة كل البعد عن مستواها التاريخي وتظل شديدة التأثر بالتقلبات المناخية، مما يجعل أي تحسن مؤقتًا وقابل للانعكاس.[1]

[1]- بهولي لبنى، مرجع سابق، ص 68.

**المطلب الثاني: الجماعات الإرهابية وأطماعها في بحيرة تشاد**

لم يكن تأثير هذا التدهور بيئيًا فحسب، بل كان أيضًا أمنيًا واجتماعيًا مدمرًا. حيث أدى فقدان مساحة البحيرة إلى تدمير سبل العيش التقليدية لملايين الصيادين والمزارعين والتجار الذين كانوا يعتمدون عليها، مما خلق حالة من اليأس والفقر والبطالة بين الشباب، وخصوصًا في شمال شرق نيجيريا ومنطقة ديافا في تشاد ومنطقة ديفا في النيجر. هذه البيئة من الحرمان والهشاشة وفرت تربة خصبة لتجنيد الجماعات المتطرفة، وعلى رأسها جماعة بوكو حرام.

وقد أكد تقرير لمجلس الأمن الدولي (2018) بوضوح هذه العلاقة السببية، مشيرًا إلى أن "تدهور الموارد الطبيعية، وفقدان سبل العيش، والتنافس على المياه والمراعي هي عوامل رئيسية في انتشار التطرف العنيف في حوض بحيرة تشاد". وأضاف التقرير أن انحسار مياه البحيرة خلق فراغًا أمنيًا تستغله هذه الجماعات للتحرك والاختباء بين الجزر والمستنقعات، مما يعقد عمليات القوات الأمنية. كما أدى التدهور البيئي إلى اشتعال نزاعات محلية تقليدية بين الرعاة والمزارعين على الموارد المتبقية، مما زاد من حدة التوترات الاجتماعية وأضعف التماسك المجتمعي، مخلّفًا آلاف النازحين داخليًا.[1]

[1]- بهولي لبنى، مرجع سابق، ص 69.

**المبحث الثالث: تداعيات النزاعات المائية في إفريقيا على أمن الدول:**

تُعد القارة الإفريقية من أكثر مناطق العالم تأثراً بمعضلة الأمن المائي، حيث تتقاطع فيها أزمة الندرة الطبيعية والمناخية مع التداخل الجغرافي للمجاري المائية؛ إذ تمتلك إفريقيا نحو 63 حوضاً مائياً مشتركاً وعابراً للحدود السياسية. وفي بيئة إقليمية تفتقر جُلّ دولها إلى البنى التحتية المستدامة وتواجه نمواً سكانياً متسارعاً، تحولت هذه الأحواض المائية من مساحات للتكامل الاقتصادي إلى بؤر للنزاعات الجيوسياسية، مما ألقى بظلال قاتمة على أمن الدول بمفهومه الشامل (السياسي، العسكري، الاقتصادي، والمجتمعي).

**1. التداعيات السياسية والعسكرية:**

تؤدي النزاعات حول المياه إلى إعادة تشكيل الخارطة الأمنية والتحالفات السياسية في إفريقيا، حيث يتحول التنافس على الموارد إلى أداة لفرض السيادة الإقليمية، وتتجلى هذه التداعيات في:

- عسكرة الملفات المائية والتلويح بالقوة: تتحول الأنهار والمشاريع المائية (مثل السود الكبرى) إلى "أهداف استراتيجية" أو مبررات للتهديد العسكري، كما حدث في التوترات التاريخية والحالية في حوض النيل وحوض نهر أوكافانغو.
- الدبلوماسية القسرية والاستقطاب الإقليمي: تساهم النزاعات المائية في انقسام القارة إلى معسكرات سياسية متواجهة (مثل انقسام دول حوض النيل بين دول المنبع الموقعة على اتفاقية عنتيبي ودول المصب)، مما يضعف آليات العمل الإفريقي المشترك ويعطل منظومة الاتحاد الإفريقي.
- تدويل الأزمات والتدخل الخارجي: تفتح الصراعات المائية الباب أمام القوى الدولية والشركات العابرة للقارات للتدخل عبر التمويل الانتقائي لمشاريع السدود أو تقديم

الدعم العسكري والاستخباراتي لأطراف النزاع، مما يحول الأزمات المحلية إلى أوراق ضغط في الصراعات الجيوسياسية العالمية.[1]

**2. التداعيات الاقتصادية:**

يرتبط الأمن الاقتصادي للدول الإفريقية ارتباطاً عضوياً بالمياه، لكون الزراعة وتوليد الطاقة يمثلان عماد الناتج المحلي الإجمالي لأغلب هذه الدول:

- انكماش القطاعات الزراعية: إن أي تراجع في الحصص المائية لدول المصب يؤدي مباشرة إلى جفاف رقع واسعة من الأراضي الزراعية، وتراجع إنتاج المحاصيل الإستراتيجية، مما يجبر الدول على استيراد الغذاء وتفاقم العجز في الموازنات العامة.
- أزمة الطاقة والإنتاج الصناعي: تعتمد دول المنبع بشكل رئيسي على الطاقة الكهرومائية لدفع عجلة التصنيع، ويؤدي النزاع حول ملء الخزانات وتشغيل التوربينات إلى تذبذب إمدادات الطاقة الكهربائية في عموم الإقليم، مما يعطل خطط التنمية الاقتصادية المستدامة.
- استنزاف الموارد في الإنفاق الدفاعي: بدلاً من توجيه الرساميل الوطنية نحو التنمية والتعليم والصحة، تضطر الدول الانخراط في النزاعات المائية إلى تخصيص ميزانيات ضخمة لتأمين المنشآت المائية، وشراء منظومات الدفاع الجوي لحماية السدود، وتكثيف التواجد العسكري على الحدود.[2]

**3. التداعيات المجتمعية والإنسانية:**

تنعكس النزاعات المائية سريعاً على البنية المجتمعية للدول، وتتحول من أزمة بين الحكومات إلى تهديد مباشر للاستقرار الداخلي:

---

[1]– الحسيني، محمد عبد المنعم. 2020. "تداعيات سد النهضة الإثيوبي على الأمن القومي لدول المصب: دراسة قانونية وسياسية". المجلة المصرية للسياسة والقانون 14، رقم 2 (يناير): 115–148 .

[2]– أبو زيد، محمود. 2011. المياه والأمن القومي العربي والإفريقي. القاهرة: دار الشروق. ص ص112–115.

- الهجرة القسرية وظاهرة "اللاجئين المائيين": يتسبب جفاف الأنهار أو تحويل مجاريها في تدمير سبل عيش المجتمعات المحلية (صيادي الأسماك، المزارعين، الرعاة)، مما يدفع الملايين إلى النزوح الداخلي أو اللجوء عبر الحدود، الأمر الذي يضغط على الموارد المحدودة للدول المضيفة ويفجر صراعات إثنية جديدة.
- إعادة إحياء النزاعات القبلية: يمتد النزاع المائي من مستواه الدولي إلى مستوى محلي، حيث تتصارع القبائل الرعوية والمجموعات الزراعية حول منابع المياه والآبار (كما هو الحال في حوض بحيرة تشاد ودارفور)، مما يضعف سيطرة الدولة المركزية ويهدد السلم الأهلي.
- تنامي البيئة الخصبة للإرهاب: يُعد جفاف الحواض المائية وانعدام الفرص الاقتصادية (مثلما يحدث في حوض بحيرة تشاد التي فقدت 90% من مساحتها) بيئة مثالية للجماعات المتطرفة (مثل بوكو حرام وتنظيم داعش في غرب إفريقيا) لتجنيد الشباب المحبطين، مما يهدد الأمن الاستراتيجي للقارة بأكملها.[1]

.

[1]– سليمان، صبري. 2022. "أزمة بحيرة تشاد والأمن الإقليمي في غرب إفريقيا: الأبعاد والتداعيات المجتمعية". مجلة السياسة الدولية 57، رقم 228 (أبريل): 84–99.

# الفصل الثالث

## النزاع المائي حول حوض النيل

## المبحث الأول: جيوبوليتيك حوض النيل

### المطلب الأول: جغرافية حوض النيل وخصائصه:

يُعدّ نهر النيل الأطول بين الأنهار الدولية في إفريقيا والعالم؛ إذ يبلغ طوله ما يقارب 6700 كيلومتر، وتشغل مساحة حوضه حوالي 2,900,000 كيلومتر مربع، وهو ما يعادل عُشر مساحة القارة الإفريقية تماماً.[1]

وتكمن الأهمية الإستراتيجية المطلقة للنهر في اعتماده كشريان حياة لأحد عشر دولة إفريقية (دول حوض النيل)، وهي: مصر، السودان، جنوب السودان، إثيوبيا، إريتريا، كينيا، بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، تنزانيا، وأوغندا. ويمثل النهر المورد المائي الرئيسي لغالبية هذه الدول. ينساب النيل في حركته العامة نحو الشمال، ويتغذى من رافدين رئيسيين هما: النيل الأبيض والنيل الأزرق. ينطلق النيل الأبيض من منطقة البحيرات العظمى في وسط إفريقيا، حيث يقع أبعد مصادره في جنوب رواندا، ليمر عبر تنزانيا، وبحيرة فيكتوريا، وأوغندا، وصولاً إلى جنوب السودان. وفي المقابل، ينبع النيل الأزرق من بحيرة "تانا" في المرتفعات الإثيوبية، ويتدفق نحو السودان من جهة الجنوب الشرقي، ليلتقي الرافدان عند العاصمة السودانية (الخرطوم)، ومنها يواصل النهر رحلته شمالاً ليصب في البحر الأبيض المتوسط. [2]

وينفرد نهر النيل عن بقية أنهار العالم بتاريخه الحافل بالاستقرار البشري والحضاري على ضفافه؛ إذ يجري في أقاليم جغرافية تتسم بالشح المائي الشديد في أجزائها الوسطى والدنيا، مما يجعل سكان هذه المناطق يعتمدون عليه بشكل مباشر وأساسي، على عكس نهري الكونغو والأمازون اللذين يجريان في أقاليم استوائية غنية بالأمطار الغزيرة بطبيعتها.[3]

---

[1]– محمود محمد محمد خليل، أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري، ط1. مصر، المكتبة الأكاديمية، 1998. ص 17.

[2]– أسامة محمد الحسين، نهر النيل وحلف سد النهضة، القاهرة، شركة سكرين لايف، 2015. ص 528.

[3]– عبد الله عيسى عبد الله محمد، البعد الجيوسياسي للصراع على منطقة حوض النيل، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، 2006. ص 63.

جغرافياً وجيولوجياً، يُعتبر النيل ظاهرة فريدة؛ فهو من أحدث أنهار القارة الإفريقية نشأة من المنظور الجيولوجي، كما أنه يخالف الاتجاه العام لمعظم أنهار القارة التي تتدفق عرضياً من الشرق إلى الغرب أو العكس، بينما ينساب النيل طولياً من الجنوب إلى الشمال. وهو بذلك يعاكس أيضاً اتجاه الأنهار المدارية الكبرى في العالم، إذ يولد في النصف الجنوبي للكرة الأرضية لينتهي في نصفها الشمالي مصباً في المتوسط.

يتنقل مجرى النيل عبر ستة (06) أقاليم مناخية وجغرافية متباينة هي: المنطقة الاستوائية، شبه الاستوائية، المدارية الموسمية، شبه الموسمية، الصحراوية الحارة، وأخيراً منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط المعتدلة الدافئة.[1]

وعلى الرغم من أن حجم الأمطار الهاطلة على مجمل حوض النيل يُقدر بنحو 1600 مليار متر مكعب سنوياً، فإن طبيعة الرحلة الطويلة للنهر وعبوره لبيئات صحراوية قاحلة ترفع من معدلات التبخر والتسرب؛ الأمر الذي يجعل النيل من أقل الأنهار العالمية تدفقاً مقارنة بمساحة حوضه، حيث لا يصل إلى مجراه الرئيسي سوى 7% فقط من إجمالي تلك الأمطار الكثيفة، ليبلغ متوسط إيراده السنوي المؤكد عند أسوان حوالي 84 مليار متر مكعب.[2]

تنقسم مصادر مياه حوض النيل التي تشكل شبكته الهيدرولوجية إلى ثلاثة أحواض رئيسية:

1. حوض الهضبة الاستوائية:

تقع هذه الهضبة في الجزء الجنوبي من الحوض، وتتوزع أراضيها بين كينيا، أوغندا، تنزانيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا. وتضم منظومة مائية متكاملة من الأنهار والروافد والبحيرات العظمى (فيكتوريا، ألبرت، إدوارد، كيفو، وجورج). ويمتاز حوض الهضبة الاستوائية بأنه المصدر الأكثر انتظاماً في إمداد النيل بالمياه على مدار العام، خاصة في

[1] – مغاوري شحاتة دياب، نهر النيل بين التحديات والفرص، ط1. القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2012. ص 41.

[2] – توفيق محمد جاب الله، نهر النيل وأمن مصر القومي، ط1. القاهرة، دار النهضة العربية، 2015. ص 19.

فترات الجفاف، ويبلغ متوسط إسهامه السنوي في إيراد النهر عند أسوان نحو 13 مليار متر مكعب.[1] ويتألف هذا القسم من الأجزاء الطبيعية التالية:

أ- بحيرة فيكتوريا: تُعد ثاني أكبر بحيرة عذبة في العالم بمساحة تصل إلى 68,870 كيلومتر مربع. تطل عليها ثلاث دول هي كينيا، أوغندا، وتنزانيا، وتحتوي على مخزون مائي هائل يُقدر بنحو 1700 مليار متر مكعب، ويتراوح عمقها بين 46 و80 متراً، ويبلغ طول شواطئها 3640 كيلومتراً. تبلغ مساحة الحوض المغذي لها حوالي 193 ألف كيلومتر مربع، وتنتشر فيها جزر كثيرة أشهرها جزر "سيسي" (كالانجا) وبوفوما. ويُعتبر نهر كاجيرا (Kagera) الرافد الأساسي المغذي للبحيرة وأبعد مصادر النيل، حيث ينبع رافده العلوي نهر روفيرونزا (Rovironza) من بوروندي ويلتقي به في تنزانيا، ممثلاً الحد الجنوبي الأقصى لمنظومة النيل المائية.[2]

ب- بحيرة كيوجا: تختلف طبيعتها عن فيكتوريا لكونها بحيرة ضحلة محاطة بنطاقات شاسعة من المستنقعات الكثيفة. تبلغ مساحة البحيرة المفتوحة حوالي 1760 كيلومتر مربع، بينما ترتفع المساحة الكلية مع المستنقعات المجاورة إلى 3020 كيلومتر مربع.

ج- البحيرات الأخدودية الألبرتية: تقع في الشق الغربي للأخدود الإفريقي العظيم، وتتصل عبر نهر سمليكي. تبلغ مساحة بحيرة ألبرت نحو 5300 كيلومتر مربع، وترتفع حوالي 620 متراً فوق سطح البحر، ومنها يخرج "نيل ألبرت" الذي يتجه شمالاً نحو السودان ليعرف هناك بـ "بحر الجبل".[3]

د- بحيرة إدوارد: تقع جنوب خط الاستواء مباشرة على ارتفاع 926 متراً فوق سطح البحر (أعلى من منسوب ألبرت)، ويقع نحو ثلاثة أرباع مساحتها داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

---

[1] - كرفاح ليلي، مرجع سابق. ص 101.

[2]- لعجال ليلي، الدور الإسرائيلي في منطقة حوض النيل وانعكاساته على واقع ومستقبل الأمن المائي في دول الغرب الإفريقي، شهادة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة. 2018. ص 21.

[3]- "برنامج الأمن الغذائي العربي، الموارد الطبيعية، جامعة الدول العربية"، المنطقة العربية للتنمية الزراعية، ج2، الخرطوم، 1986. ص 33.

هـ- نهر سميليكي: يمثل الشريان الرابط بين بحيرتي إدوارد وألبرت بطول يناهز 250 كيلومتراً، متغلباً على فارق منسوب هيدروليكي يصل إلى 295 متراً بين البحيرتين. ونظراً لنبع النهر من أراضي الكونغو، فقد نصت الاتفاقيات التاريخية (بين بريطانيا والكونغو) على التزام الأخيرة بعدم إقامة أي سدود أو مشروعات مائية تعيق التدفق الطبيعي للمياه نحو المجرى الأدنى.[1]

**2. حوض بحر الغزال والمجرى الأوسط::**

أ- حوض بحر الغزال: يقع في الأجزاء الغربية من دولة جنوب السودان، ورغم أن حجم الأمطار الساقطة في حوضه ضخم ويُقدر إيراده النظري بـ 15 مليار متر مكعب، إلا أن هذه المياه تُفقد بالكامل تقريباً في منطقة مستنقعات "السُّد" الشاسعة بسبب التبخر، ولا يمد النيل الرئيسي سوى بـ 0.5 مليار متر مكعب فقط. ويتغذى هذا الحوض من روافد صغيرة كبحر العرب، وبحر لول، وبحر الجور.[2]

ب- حوض بحر الجبل: تتدفق مياه نيل ألبرت شمالاً لتدخل أراضي جنوب السودان مغيره اسمها إلى "بحر الجبل". ونظراً لشدة استواء الأرض وقلة الانحدار، تفرش المياه وتتشكل مستنقعات هائلة؛ ونتيجة لذلك يُفقد نحو نصف الإيراد السنوي لبحر الجبل (البالغ 30 مليار متر مكعب) عبر التبخر والنتح. ومن هنا ظهرت الفكرة التاريخية لشق "قناة جونجلي" لتفادي المستنقعات وتوفير نحو 4 مليارات متر مكعب من المياه المفقودة لصالح مصر والسودان.

ج- النيل الأبيض: يبدأ النيل الأبيض بمفهومه الضيق من نقطة التقاء بحر الجبل بنهر السوباط، ويمتد مجراه حتى الخرطوم بطول 844 كيلومتراً، ويبلغ تصريفه السنوي عند نقطة النهاية نحو 28 مليار متر مكعب، مستمداً مياهه من طبيعة هيدرولوجية مزدوجة: تدفق استوائي دائم منتظم، وتدفق موسمي قادم من الهضبة الإثيوبية عبر السوباط.[3]

---

[1]- إبراهيم علي غانم، أمن مصر المائي: جغرافيا، هيدرولوجيا، قانونيان وسياسيا، ط1. القاهرة، مكتب جريدة الورود، 2016. ص 35.

[2]- مغاري شحاتة ذياب، مرجع سابق. ص 54.

[3]- العضاينة عادل محمد، الصراع على المياه في الشرق الأوسط، الحرب والسلام، ط1. الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005. ص 62.

**3- حوض الهضبة الإثيوبية (المنبع الموسمي):**

تُعد هذه الهضبة المورد الاستراتيجي الأخطر والأهم لنهر النيل؛ إذ تمد المجرى الرئيسي (عند أسوان) بنحو 75% إلى 85% من إجمالي إيراداته السنوية، مما يجعلها ركيزة الأمن المائي لدول المصب. وتتكون الهضبة من ثلاثة أحواض رئيسية: حوض السوباط، حوض النيل الأزرق، وحوض نهر عطبرة.[1]

أ- نهر السوباط: يعد المغذي الرئيسي للنيل الأبيض، ويستمد مياهه من ثلاثة روافد جبلية تنبع من مرتفعات الحبشة (مثل نهر البارو والبيبور)، ويجري لمسافة 300 كيلومتر حتى يلتقي بالنيل الأبيض.[2]

ب- النيل الأزرق: يمثل القلب النابض لنهر النيل، وينبع من بحيرة تانا وتغذيه روافد متعددة (مثل ديديسّا والرهد والدندر). يبلغ طول مجرى النيل الأزرق حوالي 1622 كيلومتراً، ويتميز بتدفقه الفيضاني العنيف في الصيف، حيث يرفد النيل الرئيسي عند الخرطوم بنحو 50 مليار متر مكعب سنوياً، مساهماً وحده بما يتراوح بين 59% و64% من مياه النيل الإجمالية.[3]

ج- النيل الرئيسي (الحوض الأدنى): يتشكل النيل الرئيسي بعد التقاء النيل الأزرق بالنيل الأبيض شمال الخرطوم، ويلتقي لاحقاً بآخر روافده (نهر عطبرة)، ثم يقطع الصحراء الكبرى بطول 3065 كيلومتراً دون أي روافد أخرى حتى يصل إلى مصر. وينتهي النهر شمال القاهرة ليتفرع في الدلتا إلى فرعي دمياط ورشيد بطول تقريبي 240 كم لكل فرع قبل الصب في المتوسط.[4]

يتسم نهر النيل ببعض الخصائص التي تجعل منه موردا استراتيجيا نذكر منها:

---

[1]- السمراني محمد أحمد، استراتيجية استخدام المياه لدول حوض النيل، ط1. بغداد، الذاكرة للنشر والتوزيع، 2012. ص62.

[2] - عبد العزيز طريح شرف، جغرافيا حوض النيل، الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1999. ص 70.

[3]- ابراهيم علي غانم، مرجع سابق. ص 80.

[4]- محمد نصر الدين علام وآخرون، المياه والأراضي الزراعية في مصر: الماضي والحاضر والمستقبل. القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2012. ص 39.

- ثبات الاتجاه الجغرافي: يحافظ النيل على مسار صارم وثابت من الجنوب إلى الشمال طوال رحلته، وهو أمر نادر جغرافياً بين أنهار العالم الكبرى.
- تناقص التصريف نحو المصب: على العكس من الأنهار الاعتيادية التي يتسع حجمها وتصريفها كلما اقتربت من المصب، فإن تصريف النيل يقل كلما اتجه شمالاً نتيجة انعدام الروافد المغذية في رحلته الأخيرة وارتفاع معدلات التبخر.
- التنوع المناخي الواسع: يقطع النهر حوالي 35 دائرة عرضية (من 4 درجات جنوب خط الاستواء عند منابع كاجيرا حتى 31 درجة شمالاً عند الدلتا)، مما يمنحه تنوعاً بيئياً وحضارياً فريداً.
- اختلال نسب الإمداد: تسيطر الأمطار الموسمية الصيفية على الهضبة الإثيوبية (عبر النيل الأزرق وعطبرة والسوباط) على الإيراد المائي للنيل بنسبة تفوق 85%، في حين لا تسهم المنابع الاستوائية الدائمة عبر النيل الأبيض بأكثر من 14% إلى 15% من المياه عند وصولها لدول المصب.[1]

[1] – إسماعيل محمد صادق، المياه العربية وحروب المستقبل، ط1. القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2012. ص47.

**الشكل رقم 01: مجرى نهر النيل.**

**المصدر: http;//nilehome.blogspot.com**

## المطلب الثاني: دول المنبع ودول المصب لحوض النيل

### أولًا: دول المنبع ودرجة اعتمادها على مياه النيل:

تتباين دول حوض النيل بشكل كبير في درجة اعتمادها على مياه النهر، ويمكن تقسيمها إلى فئتين رئيسيتين: دول المصب ( التي يعتمد اقتصادها وأمنها المائي اعتمادًا شبه كلي على النيل)، ودول المنبع ( التي تتفاوت درجة اعتمادها على النهر).

**1. إثيوبيا:**

على الرغم من مساهمتها الهائلة، التي تقدر بنحو 86% من إيراد النيل الأزرق، فإن استخدامها الفعلي للموارد المائية كان محدودًا تاريخيًا. أفادت منظمة الأغذية والزراعة، أن

السحب السنوي لإثيوبيا من مياه النيل بلغ حوالي 1.0 – 1.5 مليار متر مكعب فقط. تسعى إثيوبيا بشكل حثيث لتعزيز تنميتها من خلال مشاريع كبرى مثل سد النهضة الإثيوبي الكبير (GERD) لتوليد الطاقة وتوسيع نطاق الري، مما يضعها في صراع محتمل مع دول المصب.

**2. كينيا:**

صنفت الأمم المتحدة (UN–Water, 2020) كينيا على أنها دولة تعاني من ندرة مائية مطلقة، حيث يقل حصة الفرد فيها عن 500 متر مكعب سنويًا. قدرت احتياجاتها المائية من حوض النيل بنحو 1.8 مليار متر مكعب سنويًا، ويتم سحب جزء كبير من هذا للاستخدام المنزلي في المدن الكبرى مثل نيروبي.

**3. أوغندا:**

نظرًا لوفرة هطول الأمطار، لا تعتمد أوغندا اعتمادًا كليًا على النيل، لكنها تستغل مياهه للكهرباء (من خلال سدود مثل بورا وبوجاغالي) والإمداد البلدي. ووفقًا لهيئة تنمية حوض النيل (NBI, 2020)، يستهلك القطاع المنزلي النسبة الأكبر من الاستخدامات المباشرة، تليها الزراعة.

**4. تنزانيا:**

طالبت تنزانيا بحقها في استغلال مياه بحيرة فيكتوريا. وقدرت دراسة حديثة احتياجاتها من مياه البحيرة لمشاريع مثل مشروع مياه بحيرة فيكتوريا بما يتراوح بين 2.5 إلى 3.5 مليار متر مكعب سنويًا.

**5. الكونغو الديمقراطية:**

تمتلك الكونغو الديمقراطية ثروة مائية هائلة من حوض نهر الكونغو، مما يجعل اعتمادها على نهر النيل ضئيلاً جدًا ولا يكاد يذكر في سياق مواردها الإجمالية.

### 6. رواندا وبوروندي:

تعتبر كل من رواندا وبوروندي منبعًا للعديد من روافد النيل، وتواجهان ضغوطًا مائية بسبب الكثافة السكانية العالية. وفقًا للبنك الدولي (World Bank, 2021) ، تركز سياستهما المائية على إدارة الأراضي ومشاريع الطاقة الكهرومائية الصغيرة لتلبية الاحتياجات المحلية.

### 7. إريتريا:

على الرغم من كونها دولة متشاطئة، فإن مشاركتها الفعلية في مفاوضات حوض النيل محدودة. وفقًا لمنظمة الفاو(FAO, 2018) ، فإن أكثر من 90% من المياه المسحوبة في إريتريا تذهب للزراعة، ومعظمها يعتمد على المياه الجوفية والأمطار وليس بشكل مباشر على النيل.

## ثانيًا: دول المصب ودرجة اعتمادها على المياه:

### 1. مصر:

يُعد نهر النيل شريان الحياة لمصر، حيث يمثل المصدر الرئيسي للمياه العذبة في البلاد. فوفقًا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري (2022)، يوفر النيل أكثر من 97% من إجمالي الموارد المائية السنوية لمصر، والتي تقدر بحوالي 60 مليار متر مكعب. وتبلغ حصتها المتفق عليها بموجب اتفاقية 1959 مع السودان 55.5 مليار متر مكعب سنويًا. يعتمد الأمن المائي المصري بشكل حاسم على التخزين في بحيرة ناصر خلف السد العالي، والتي تبلغ سعتها التخزينية القصوى 162 مليار متر مكعب.

### 2. السودان:

تبلغ الحصة المائية المتفق عليها للسودان 18.5 مليار متر مكعب سنويًا بموجب اتفاقية 1959. ومع النمو السكاني والاقتصادي، تشير تقديرات وزارة الري والموارد المائية السودانية (2021) إلى أن إجمالي الاحتياجات المائية للسودان قد ارتفع إلى نحو 30– 35 مليار متر مكعب سنويًا، ويذهب ما يقرب من 75% من هذه المياه لقطاع الري.[1]

[1]- بهولي لبنى، مرجع سابق، ص ص 53-55.

## المبحث الثاني: تطور النزاع المائي حول حوض النيل

### المطلب الأول: المسار التاريخي لأزمة النيل:

ارتبط النزاع المائي في حوض النيل ارتباطاً وثيقاً بالخلافات العميقة حول آليات تقاسم الحصص المائية، وتفاقم ذلك جراء تداعيات التغير المناخي العالمي. وقد تمحور هذا الصراع قانونياً وسياسياً حول مدى "شرعية" الاتفاقيات التاريخية المبرمة لتنظيم استغلال مياه النهر، مما أدخله في دائرة معقدة من الجدل بين دول المنبع ودول المصب.[1]

لقد تميزت العلاقات بين دول الحوض في فترة ما بين 1990-1999 بالهدوء النسبي، حيث كانت إثيوبيا مشغولة بفعل الصراع المستمر مع القوى الانفصالية في إريتريا والغارات التي تشنها الصومال، وفيما بعد الحرب مع إريتريا المستقلة، وكان السودان ممزقا بفعل الانقسام الداخلي والصراع الانفصالي في الجنوب، وكانت دول الهضبة الاستوائية محطمة بفعل النزاع الإثني والسياسي.[2]

وتعود جذور التوتر المائي بين مصر وإثيوبيا إلى فترة الخمسينيات من القرن الماضي، عندما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ممارسة ضغوط سياسية على الرئيس المصري آنذاك جمال عبد النصر، من خلال تحفيز إثيوبيا وتمويل دراسات فنية لإقامة نحو أربعين مشروعاً مائياً على روافد النيل، غير أن تلك المشاريع بقيت معلقة ولم تُنفذ حينها.

وفي عام 1997، وخلال مؤتمر النيل الذي عُقد في أديس أبابا، قدمت إثيوبيا ورقة عمل رسمية انتقدت فيها ما وصفته بـ "الاتفاقيات الاستعمارية" والاحتكار المصري السوداني للمياه، داعية إلى إلغائها وإطلاق مفاوضات سياسية تفضي إلى إطار قانوني جديد. وتلا ذلك شروق إثيوبيا في تخطيط وإنشاء مشروعات مائية مستقلة، تُوّجت لاحقاً بالإعلان عن "سد النهضة"، وهو المشروع الذي بلغت فيه حدة التوتر الإقليمي ذروتها.[3]

---

[1]- مايكل كلير، مرجع سابق، ص 178.

[2]- نفس المرجع، ص 174.

[3]- ناصر محمد، سد النهضة: وضعه القانوني وأثره على الأمن القومي في حوض النيل، المجلة العربية، المجلة العربية للدراسات الأمنية، مجلد 33.

وفي عام 2004، شهد النزاع تصعيداً لافتاً بعدما أعلنت كينيا، أوغندا، إثيوبيا، وتنزانيا رفضها الاعتراف بالاتفاقيات السابقة ومطالبتها بتعديلها جذرياً. كما كشفت المفاوضات اللاحقة تحت مظلة "مبادرة حوض النيل" على مدار عقد كامل عن استقطاب ثنائي حاد؛ إذ تتمسك دول المصب (مصر والسودان) بالاتفاقيات التاريخية كـ "حقوق مكتسبة" تمس أمنها القومي المباشر لكون النيل موردها الأساسي، بينما ترى دول المنبع أن المياه النابعة من أراضيها هي ثروة سيادية وطبيعية من حقها استغلالها لدعم التنمية.

وقد تفجر هذا الخلاف بوضوح خلال اجتماع وزراء الموارد المائية لدول الحوض بالإسكندرية عام 2009، حيث جابهت دول المنبع الرافضة للاتفاقيات التاريخية (إثيوبيا، أوغندا، كينيا، تنزانيا، رواندا، وبوروندي) جبهة دولتي المجرى والمصب (مصر والسودان). [1]

وطالبت دول المنبع بفرض اتفاقية إطارية جديدة بديلة للاتفاقيات التي عُقدت إبان الحقبة الاستعمارية، بهدف إطلاق مشاريع تنموية مائية. في المقابل، تمسكت مصر والسودان بالإبقاء على المحاصصة الحالية والترتيبات القائمة، مرتكزتين على ثلاثة ثوابت:

- ضرورة الإخطار والموافقة المسبقة قبل إقامة أي مشروع مائي في الحوض.
- احترام الحقوق التاريخية المكتسبة لدول المصب.
- اعتماد مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات المصيرية المتعلقة بالنهر.

وفي منتصف أبريل 2010، فشلت دول الحوض في اجتماع القاهرة في التوصل إلى صيغة توافقية حول الحصص المائية؛ حيث أصرت دول المصب على حقوقها الموثقة في اتفاقيتي 1929 و1959، مع السماح لدول المنبع بالاستخدام المشروط بعدم الإضرار.[2]

وامتداداً لهذا الفشل التوافق، وقّعت دول المنبع منفردة على "الاتفاقية الإطارية" (اتفاقية عنتيبي) عام 2010 دون مصادقة مصر والسودان، مما عكس عمق الأزمة الدبلوماسية

[1]– عاصم فتح الرحمان، «الأبعاد والمصالح الإقليمية والدولية في إقليم حوض نهر النيل»، http//www.sudanaise/.com

[2]– محمد مصطفى، «أزمة مياه النيل بين مطرقة المستعمرين وسندان حكام حوض النيل»، مجلة الوعي، العدد 274، لبنان، 2010، ص 23.

وغياب مظلة قانونية تلبي طموحات التنمية لدول المنبع وتضمن الأمن المائي لدول المصب.

ولم تفلح سلسلة الاجتماعات اللاحقة في ردم الهوة الجغرافية والقانونية، بدءاً من اجتماع كينشاسا (مايو 2009)، مروراً باجتماع شرم الشيخ (أبريل 2010)، واجتماع الإسكندرية (يوليو 2010)؛ حيث تبلور الاعتراض المصري في ثلاث ركائز: الحفاظ على الحصة التاريخية، وجوب الإخطار المسبق للمشاريع، ومنح مصر والسودان حق النقض (الـ Veto) على أي تعديل.

وعقب اجتماع شرم الشيخ 2010، أعلنت دول المنبع عزمها على التوقيع المنفرد؛ وصرح المتحدث باسم الحكومة الإثيوبية آنذاك لوسائل الإعلام بأن دول المنبع ستوقع الاتفاقية الإطارية للاستخدام المنصف بناءً على قواعد القانون الدولي، رافضة التمسك المصري باتفاقيات الحقبة الاستعمارية البريطانية. وبالفعل، وقّعت كل من إثيوبيا، أوغندا، رواندا، وتنزانيا على الاتفاقية الإطارية في 14 مايو 2010، ثم لحقت بها كينيا، وبوروندي (في فبراير 2011)، كما تقدمت دولة جنوب السودان بطلب للانضمام للمبادرة عقب استقلالها في يوليو 2011 لتصبح جزءاً من المسار التفاوضي.[1]

وكتكريس لهذا التحول، شهد الاجتماع الوزاري في العاصمة الإثيوبية انتقال رئاسة المجلس الوزاري لدول حوض النيل من مصر إلى إثيوبيا وفقاً لنظام المداورة. [2]

**المطلب الثاني: السياسات المائية لدول المنبع:**

**أولًا: السياسة المائية الإثيوبية:**

أظهرت السياسة المائية الإثيوبية تحولاً جوهرياً منذ سبعينيات القرن الماضي، عبر تبنيها مفهوم "المورد الطبيعي المشترك". وتجسد ذلك في إعلان رئيس وزرائها بأن حكومته هي الأولى التي تقر علناً بأن مياه النيل ليست ملكية خاصة لإثيوبيا، وفي الوقت ذاته ليست

[1]– عاصم فتح الرحمان، مرجع سابق.

[2]– محمد مصطفى، مرجع سابق، ص 48.

حكراً على مصر والسودان، بل هي ثروة مشتركة يجب التعامل مع حوضها كوحدة جغرافية وهيدرولوجية متكاملة.[1] وهو الموقف ذاته الذي أعاد تأكيده مندوب إثيوبيا في مؤتمر النيل بالقاهرة عام 2002، مشيراً إلى أن بلاده – رغم رفدها للنصيب الأكبر من المياه – تؤمن بأن النيل ملكية جماعية لكل دول الحوض.[2]

وتتمسك أديس أبابا بمبدأ "المعاملة بالمثل" فيما يخص شرط الإخطار المسبق؛ إذ ترفض الالتزام به ما لم يُطبق ثنائياً وتبادلياً بين دول المنبع ودول المصب عند تنفيذ المشروعات المائية القطرية. وبناءً على هذه الرؤية، اعترضت إثيوبيا على مشروعات مائية مصرية مثل مشروع "توشكى" ومشروع "ترعة السلام"، معتبرة أنها تؤدي إلى تكريس استهلاك مصر لنسب مائية هائلة خارج حدود الحوض الطبيعي.

وتحتج إثيوبيا بانتظام على اتفاقية عام 1959 (الموقعة بين مصر والسودان)، وترفض تماماً شرعية اتفاقية عام 1929 لكونها أُبرمت في عهد الاستعمار ولا تلزم الدولة الإثيوبية الحديثة، داعية مصر للتوقيع على "اتفاقية عنتيبي". كما تطعن إثيوبيا قانونياً في مفهوم "الحقوق التاريخية المكتسبة" في الأنهار الدولية، مؤكدة عزمها على استخدام حصتها المشروعة، ومشددة على أن اتفاقية 1959 ثنائية بين دولتين فقط من أصل دول الحوض ولا إلزامية لها على البقية.

- **مشروع سد النهضة الإثيوبي:**

نجحت إثيوبيا منذ عام 2005 في إدراج برنامجها الوطني لإنشاء السدود ضمن خطط حوض النيل، مستعينة بفرق استشارية دولية وتمويل من البنك الدولي حتى عام 2010. وفي 2 أبريل 2011، وضع رئيس الوزراء الإثيوبي الأسبق ملس زيناوي حجر الأساس لـ "سد النهضة" (المعروف بالأمهرية باسم "هداسي جاديب") على مجرى النيل الأزرق في ولاية

[1]– حسن إبراهيم سعد، السياسة الخارجية الإثيوبية اتجاه منطقة القرن الإفريقي، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2001، ص 296.

[2]– الصادق المهدي، مياه النيل الواعد والوعيد، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2000، ص 36.

بني شنقول، على بعد يتراوح بين 20 إلى 40 كيلومتراً من الحدود السودانية.[1] وتتمثل مواصفات السد الضخمة في:

- السعة التخزينية: 74 مليار متر مكعب (أكبر من التدفق السنوي للنيل الأزرق).
- القدرة الكهربائية: 6,450 ميغاواط.
- التكلفة: حوالي 5 مليارات دولار أمريكي (تمويل ذاتي وتبرعات شعبية وسندات حكومية).[2]

أثار بناء السد نقاشاً واسعاً وزاد من حدة الاستقطاب الإقليمي. وبناءً على مقترح إثيوبي، تم تشكيل "لجنة الخبراء الدولية" لتقييم الآثار الهندسية والبيئية والاجتماعية للسد، وتكونت اللجنة من أربعة خبراء دوليين وستة خبراء وطنيين (خبيران من كل من مصر والسودان وإثيوبيا) يغطون تخصصات: هندسة السدود الكبرى، البيئة، إدارة الموارد المائية، والعلوم الاجتماعية. تقوم اللجنة بإعداد الدراسات والتقارير النهائية فيما يخص كل النواحي الهندسية والإنشائية والآثار والبيئة الاجتماعية المتوقعة وكذلك التدفقات المائية لدولتي المصب مصر والسودان، وهذا التقرير قدم إلى رؤساء الجمهوريات أو الحكومات الثلاث، والوفد التقني الذي يمثل دولة مصر يتكون من خمسة خبراء يتمتعون بكفاءة علمية دولية عالية، وفي الأخير بعد أن تنتهي اللجنة من إعداد هذه التقارير ويعبر رؤساء الدول عن موقفهم يتم الإعلان رسميا عن الموقف النهائي للدول الثلاثة، وبعد كل هذا تصدر اللجنة قرارها ويكون هذا القرار الصادر من اللجنة قرارا ملزما اتجاه الدول باعتبارها وافقت عليه.[3]

من الناحية القانونية، تتمسك دول المصب بضرورة التزام إثيوبيا بالمعاهدات التاريخية، وفي مقدمتها اتفاقية عام 1902 لترسيم الحدود المبرمة بين الإمبراطورية الإثيوبية وبريطانيا العظمى، والتي تعهدت فيها إثيوبيا بعدم تشييد أي مشروعات على النيل الأزرق أو بحيرة

[1]– محمد نصر الدين علام، مرجع سابق. ص 03.

[2]- بهولي لبنى، مرجع سابق، ص ص58-59.

[3] – جريدة الأهرام: 2012/01/12، جريدة يومية مصرية، موقع الانترنت: www.ahram.org.eg/article

تانا أو نهر السوباط تؤثر سلباً على تدفق المياه إلا بموافقة مسبقة من الحكومة السودانية (البريطانية آنذاك)، وهو ما يفرض على أديس أبابا وجوب التفاوض والاتفاق قبل الشروع في البناء البنيوي على المجرى المائي.

**ثانيًا: السياسات المائية لدول الهضبة الاستوائية:**

تبنت دول الهضبة الاستوائية مواقف سياسية وقانونية مناهضة للاتفاقيات المبرمة في العهد الاستعمار، وطالبت بتغييرها جذرياً استناداً إلى نظرية "التوارث الدولي للمعاهدات" وفقاً لـ مبدأ نيريري أو ما يُعرف قانونياً بـ "نظرية السجل النظيف" (Clean Slate Theory) . ويتكئ هذا الموقف القانوني على دحض الاتفاقيات التاريخية عبر ثلاث ركائز فقهية (لخصها الفقيه جون تيمبروكي) لتأكيد تغير الظروف الجوهرية:

**السبب الأول:** خطأ الفرضية الجغرافية والاقتصادية لاتفاقية 1929 التي بنيت على افتراض عدم حاجة دول الهضبة الاستوائية للمياه في الزراعة المروية.

**السبب الثاني:** نيل هذه الدول استقلالها السياسي، وهو في ذاته يمثل "تغيراً جوهرياً في الظروف" يُسقط الالتزامات السابقة المبرمة نيابة عنها. [1]

**السبب الثالث:** بطلان الالتزامات السابقة لمخالفتها التطور الجاري في قواعد القانون الدولي العام المعاصر المنظم لاستغلال المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، وضرورة نزع الصفة الإقليمية الدائمة عن اتفاقيات النيل القديمة.

وقد صاغ الرئيس التنزاني الأسبق جوليوس نيريري هذا المبدأ بإعلانه الشهير: «إن الدول التي كانت خاضعة للاستعمار لم يكن لها إرادة في المعاهدات التي أُبرمت نيابة عنها، ومن ثم لا يمكن افتراض التزامها التلقائي بها بعد الاستقلال». وطبقت تنزانيا هذا المبدأ مباشرة على اتفاقيات النيل، متمسكة بنظرية "الصحيفة البيضاء" التي تمنح الدولة المستقلة حديثاً

[1]– شرمالي تسعديت، مرجع سابق، ص 102.

الحق في اختيار المعاهدات التي تخدم مصالحها القومية وفك الارتباط بالمعاهدات المقيدة لسيادتها.[1]

وفي السياق ذاته، هاجم الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني اتفاقية عام 1929، واصفاً إياها بأنها مجرد "خطابات متبادلة" بين بريطانيا ومصر لا ترتب التزامات قانونية سيادية على أوغندا. وتكللت هذه الرؤى المشتركة لدول الهضبة الاستوائية (كينيا، تنزانيا، وأوغندا) في مؤتمر نيروبي، حيث أعلنت رسمياً تمسكها الجماعي بمبدأ "الصحيفة البيضاء" وضرورة مراجعة وتعديل النظام القانوني لإدارة مياه الحوض بشكل كامل.[2]

## المبحث الثالث: موقف مصر والسودان من سياسات دول المنبع

### المطلب الأول: الموقف المصري من السياسيات المائية لدول المنبع

يمثل نهر النيل لمصر مسألة وجود ومحدد حتمي للحياة؛ ولذا صُنفت قضية تأمين تدفقاته من المنابع حتى المصب كـ "قضية أمن قومي عُليا" لا تقبل المساومة. وكونها دولة المصب الأخيرة والأكثر تأثراً بأي تذبذب في الإيراد المائي، فقد سعت مصر دوماً للحفاظ على ثبات تدفقات النهر. واعتمدت القاهرة منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي سياسة تنسيقية ودبلوماسية نشطة مع دول الحوض لتفادي الصدام،[3] خاصة بعد مرحلة التوتر الحاد في عهد الرئيس "أنور السادات" الذي لوح بالخيار العسكري في حال قيام إثيوبيا بأي مشروعات تقتطع من حصة مصر المائية.

وتتأسس الرؤية القانونية والسياسية المصرية في الدفاع عن حقوقها على أربع ركائز في القانون الدولي:

---

[1]– محمود مصطفى عبد الحليم أبو زيد حبيب، تعليق على رسالة دكتوراه (نحو آلية إقليمية لتنظيم استخدامات حوض النيل)، ص 06.
http:www.mohammod.com/montada/default.aspx?action=display & type.

[2] – مساعد عبد العاطي ستيوي عبد العالي، القواعد القانونية التي تحكم استخدامات الأنهار الدولية في غير الشؤون الملاحية، مع دراسة تطبيقه على نهر النيل، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق.

[3]– أملب حمد العليان، الأمن المائي العربي "مطلب اقتصادي أم سياسي"، دار العلوم للطباعة والنشر، 1996.

- مبدأ التوازن الدولي للمعاهدات واستقرار الحدود: وهو ما استندت إليه مصر في تحفظاتها الدبلوماسية لتأكيد استمرارية الاتفاقيات الدولية الإقليمية.
- مبدأ الانتفاع المنصف والعادل: والمقرر في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997، والذي يربط الإنصاف بعوامل جغرافية ومناخية واقتصادية واجتماعية (مثل ندرة البدائل المائية ومستوى الاعتماد الكلي للسكان)، وهي عوامل تصب في مصلحة الحالة المصرية.
- مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة: حيث تؤكد مصر على شرعية وثبات حصتها المائية الجارية (55.5 مليار متر مكعب وفقاً لاتفاقية 1959) كحق مستقر لا يجوز الانتقاص منه.
- شرط الإخطار والموافقة المسبقة: وهو من أبرز نقاط الخلاف التهويمي في المفاوضات؛ إذ ترى مصر أن هذا الشرط التزام قانوني دولي آمر يمنع أي دولة من إحداث تغييرات هيدرولوجية في نهر دولي دون موافقة الدول المتشاطئة معها. [1]

**المطلب الثاني: الموقف السوداني من السياسات المائية لدول المنبع:**

اتسم الموقف السوداني لفترة طويلة بالانسجام والاتساق التام مع الموقف المصري إزاء المطالب الاستباقية لدول المنبع؛ فشكّل البلدان (مصر والسودان) جبهة تفاوضية موحدة للدفاع عن الاتفاقيات التاريخية المبرمة، والتأكيد المشترك على إلزامية شرط الإخطار المسبق.[2]

ورغم تعرض العلاقات المصرية السودانية لهزات سياسية وتوترات حدودية عابرة (كما في ملف حلايب وشلاتين)، إلا أن التحول الجوهري الأبرز برز نهاية عام 2013 على خلفية تباين المصالح في ملف سد النهضة. وشهد الخطاب الرسمي السوداني تحولاً نحو

[1]– محمد سلطان طابع، محدودية الموارد المائية والصراع الدولي– دراسة حالة حوض النيل، (رسالة دكتوراه)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005، ص 214.

[2]– عماد حمدي، الموقف التفاوضي المصري في أزمة سد النهضة ... التحديات والخيارات السياسية الدولية، 10 جانفي 2016، الفقرات 14–17.

تأييد بناء السد؛ وتجلى ذلك في تصريح الرئيس السوداني الأسبق عمر البشير في ديسمبر 2014 حين قال: « ساندنا سد النهضة لقناعتنا الراسخة بأن فيه فائدة لكل الإقليم بما في ذلك مصر، وسنعمل عبر اللجنة الثلاثية يداً بيد لما فيه مصلحة شعوب المنطقة».[1]

وانعكس هذا التحول عملياً عندما أبدت السودان وإثيوبيا تحفظات فنية مشتركة على التقرير الاستهلالي الذي أعده المكتب الاستشاري الدولي المكلف بتقييم التأثيرات الهيدروليكية والبيئية للسد، في حين أيدت مصر التقرير. ويعزى هذا التغيير في الموقف السوداني إلى حسابات المصلحة الوطنية؛ إذ يتيح السد لخرطوم تنظيم تدفقات النيل الأزرق، والحد من الفيضانات المدمرة، وحجز الطمي، وتمديد المواسم الزراعية، فضلاً عن الحصول على طاقة كهربائية رخيصة.[2]

**المبحث الرابع: المبادرات المقترحة لإدارة النزاع المائي حول حوض النيل:**

يمثل التاريخ التفاوضي حول مياه النيل حالة من الصراع المستمر بين تحالفين رئيسيين:

– **دول المصب (مصر والسودان):** تتمسكان بحقوقهما التاريخية المكتسبة بموجب اتفاقيتي 1929 و1959، وتعتبران أن أي تغيير في الوضع الراهن أو إنشاء مشاريع جديدة على النهر (مثل سد النهضة) دون الحصول على موافقتهما المسبقة يشكل تهديدًا مباشرًا لأمنهما القومي.

– **دول المنبع (بقيادة إثيوبيا):** ترفض هذه الاتفاقيات جملة وتفصيلاً، باعتبارها وُقعت في ظل الاستعمار ولا تلزم الدول المستقلة. تستند دول المنبع إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية في الأغراض غير الملاحية (1997)، والتي دخلت حيز النفاذ في

[1]– هيفاء محمد محمد، «الموقف السوداني من أزمة مياه النيل وتأثيره على الأمن القومي المصري». مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، مجلة فصلية، المركز الديمقراطي العربي برلين، العدد 1، 25-10-1998، ص 123.

[2]– محمد عبدو حسنين، «حدود التوتر المصري السوداني»، الشرق الأوسط، العدد 14298، 2018/01/20، الفقرة 13، https:/ /aawsat.com

2014، وتطالب بتطبيق مبادئ "الاستخدام المنصف والمعقول" و "عدم التسبب في ضرر ذي شأن" كأساس لإطار قانوني جديد للتقاسم. ويستند الموقف الإثيوبي الرافض لاتفاقيتي 1929 و1959 إلى الحجج القانونية والسياسية التالية:

1. الطابع الاستعماري: تؤكد إثيوبيا أنها لم تكن طرفًا في تلك الاتفاقيات، وأنها وُقعت في عهد الاستعمار البريطاني، وبالتالي فهي لا تلزم الدولة المستقلة.

2. قانون الأنهار الدولية: تستند إثيوبيا إلى اتفاقية الأمم المتحدة للمجاري المائية (1997) والتي ترى أنها تمثل القانون الدولي العرفي. وتشدد على أن المبادئ الأساسية هي "الاستخدام المنصف والمعقول" و"الالتزام بعدم التسبب في ضرر ذي شأن"، وليس الحقوق التاريخية.

3. معايير التقاسم العادل: تطالب إثيوبيا بأن تأخذ أي صيغة جديدة للتقاسم في الاعتبار معايير مثل المساحة الجغرافية للحوض في كل دولة، والمساهمة النسبية في إيراد النهر، والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للسكان. ووفقًا لهذه المعايير، تطالب إثيوبيا بحصة أكبر من المياه لتمويل مشاريع تنميتها.[1]

لقد فرض الإخفاق المستمر في التوصل إلى اتفاق شامل بشأن الاتفاقية الإطارية على دول الحوض إعادة تقييم العملية التفاوضية برمتها والتعامل مع الواقع الهيدرولوجي الجديد. وبناءً عليه، تم تشكيل "اللجنة الانتقالية" في جانفي 2001 (بواقع عضوين من كل دولة)، وتلاها في ديسمبر 2003 تشكيل "اللجنة التفاوضية" صياغة المسودة النهائية للإطار التعاوني القانوني والمؤسسي.

ورغم نجاح اللجنة التفاوضية في تسوية العديد من البنود الفنية، إلا أن المفاوضات اصطدمت بجمود تام جراء إصرار مصر والسودان على ثلاثة شروط قطعية:

[1]- بهولي لبنى، مرجع سابق، ص ص 57-58.

- النص صراحة على عدم المساس بالحقوق والحصص المائية التاريخية لدولتي المصب.
- إلزامية الإخطار المسبق عن أي مشروعات تنموية تعتزم دول المنبع إقامتها.
- أن تُعدل الاتفاقية وملاحقها بالإجماع (التوافق العام)، أو بأغلبية تشمل بالضرورة موافقة مصر والسودان.

وكان التمسك بهذه النقاط الثلاث سبباً مباشراً في انهيار جولات تفاوضية متتالية: كينشاسا (ماي 2009)، الإسكندرية (جويلية 2009)، كمبالا (سبتمبر 2009)، دار السلام (ديسمبر 2009)، وشرم الشيخ (أفريل 2010). ويمكن تفصيل أبرز هذه المحطات التوفيقية فيما يلي:

### 1. مبادرة حوض النيل 1999 (NBI):

تأسست عام 1999 كهيئة انتقالية لتعزيز التعاون. حققت نجاحات في بناء الثقة وإطلاق مشاريع مشتركة (مشروع الربط الكهربائي بين دول الحوض). ومع ذلك، فإن ضعفها الأساسي يكمن في طبيعتها غير الملزمة وعدم امتلاكها آلية لحل النزاعات، مما جعلها عاجزة عن معالجة أزمة سد النهضة.[1]

### 2. مبادرة اجتماع كينشاسا (ماي 2009):

كشف هذا الاجتماع الوزاري عن استمرار الاستقطاب الحاد؛ حيث رفضت مصر والسودان محاولات دول المنبع لتجاوز وتجميد الاتفاقيات التاريخية، في حين أصرت دول المنبع على المضي قدماً نحو توقيع الاتفاقية الإطارية بشكل منفرد. وتزامنت هذه الأجواء مع تقارير سياسية تشير إلى مساعٍ وضغوط من أطراف خارجية (منها إسرائيل) لدفع مصر نحو تقديم تنازلات وقبول تعديل اتفاقية عام 1929.

[1]- بهولي لبنى، مرجع سابق، ص62.

### 3. جولة الإسكندرية (جويلية 2009):

شهدت الجولة حضوراً موسعاً لوزراء الري والموارد المائية بهدف احتواء الأزمة التي أفرزها اجتماع كينشاسا. ورغم نجاح الجولة في تحقيق تهدئة دبلوماسية مؤقتة، إلا أنها عجزت عن وضع حلول جذرية للنقاط الخلافية المستعصية.

### 4. جولة شرم الشيخ (أفريل 2010):

مثلت هذه الجولة نقطة التحول والافتراق النهائي في مسار المفاوضات؛ حيث جددت مصر رفضها القاطع لأي مساس بحصتها المائية، متمسكة بحقوقها التاريخية وبشرط الإخطار المسبق. ومع بروز مؤشرات التدخل الخارجي في توجيه بوصلة المفاوضات، انتهى الاجتماع دون التوصل لنتائج إيجابية، وأعلنت دول المنبع (إثيوبيا، كينيا، أوغندا، تنزانيا، وبوروندي) عزمها التوقيع المنفرد على الاتفاقية الإطارية دون اعتبار لموقف مصر والسودان. وقد أدخل هذا التوقيع العلاقات الإقليمية في الحوض مرحلة من الجمود السياسي والقانوني، خاصة بعد دخول "اتفاقية عنتيبي" حيز التوقيع الفعلي وبداية الإجراءات الإنشائية لسد النهضة.[1]

### 1. الاتفاقية الإطارية للتعاون 2010 (CFA) :

لم يتم التوقيع عليها من قبل كل الدول. تمثل الخلافات حولها جوهر الأزمة القانونية:

- نقطة الخلاف الرئيسية (المادة 14ب): تتعلق بالأمن المائي. طالبت مصر والسودان بإدراج نص يلزم دول المنبع "بعدم التسبب في ضرر ذي شأن" لحصص دول المصب المائية. بينما رفضت دول المنبع هذا الطلب وفضلت النص على مبدأ "التعاون في الاستخدام المنصف والمعقول" فقط.

[1]– نادر حسن، «أحلام وطموحات المصريين»، قمة رؤساء دول النيل بأوغندا 2017/06/21.
www.dotmsr.com/details

– آلية اتخاذ القرار (المادة 23): ألغت الاتفاقية مبدأ الإجماع (والفيتو الضمني لمصر) واستبدلته باتخاذ القرار بأغلبية الثلثين، مما يعني إمكانية اتخاذ قرارات مصيرية تتعلق بمشاريع مائية دون موافقة دول المصب.

لم تدخل الاتفاقية حيز النفاذ بسبب عدم تصديق العدد الكافي من البرلمانات (يتطلب 6 تصديقات). حتى فيفري 2024، صادقت 5 دول فقط (إثيوبيا، رواندا، تنزانيا، أوغندا، بوروندي) بينما لم تودع كينيا وثائق التصديق رسميًا.[1]

[1]- بهولي لبنى، مرجع سابق، ص ص62-63.

# خاتمة

في ختام هذه الدراسة الموسومة بـ "النزاعات المائية في إفريقيا وتداعياتها على أمن الدول: حوض النيل أنموذجاً"، نكون قد أبحرنا في تفاصيل واحدة من أعقد الأزمات الجيوسياسية المعاصرة التي تواجه القارة الإفريقية. فالمياه لم تعد مجرد مورد طبيعي يُستعمل لأغراض الشرب والزراعة، بل تحولت في ظل المتغيرات الدولية والمناخية الحالية إلى محدد جوهري للسيادة، وأداة إستراتيجية لإعادة تشكيل موازين القوى، وركيزة أساسية يرتكز عليها الأمن القومي بمفهومه الشامل.

ومن خلال تفكيك البنية الهيدرولوجية والقانونية والسياسية لأزمة حوض النيل، باعتباره الأنموذج الأكثر تعبيراً عن هذا الصراع الإقليمي، توصّل البحث إلى جملة من النتائج الأساسية، أبرزها:

أولاً: أن النزاع المائي في حوض النيل يعكس استقطاباً ثنائياً حاداً وجذرياً بين عقيدتين قانونيتين وسياسيتين، عقيدة دول المصب (مصر والسودان) التي تتمسك بـ "الحقوق التاريخية المكتسبة" وشرط الإخطار والموافقة المسبقة كخط أحمر للأمن الوجودي، وعقيدة دول المنبع (بقيادة إثيوبيا) التي تتبنى "السيادة الإقليمية المطلقة" ونظرية "الصحيفة البيضاء" للتخلص من التزامات الحقبة الاستعمارية بدعوى تلبية طموحات التنمية.

ثانياً: أثبتت الدراسة أن تداعيات هذا النزاع تجاوزت البعد السياسي والدبلوماسي لتلقي بظلالها على الأمن الاقتصادي والمجتمعي لدول الحوض. فبناء سد النهضة الإثيوبي بشكل منفرد دون اتفاق قانوني ملزم وشامل يهدد الأمن الغذائي والتنموي لدول المصب، ويفتح الباب أمام موجات جديدة من عدم الاستقرار السكاني والتوترات البيئية.

ثالثاً: كشف البحث عن عجز وفشل المقاربات التوفيقية والمبادرات الإقليمية المتتالية (من كينشاسا حتى شرم الشيخ، وصولاً إلى جمود مسار مفاوضات الاتحاد الإفريقي) في صياغة إطار قانوني توافقي موحد، نتيجة لغياب الإرادة السياسية الحقيقية، والتنافس على

القيادة الإقليمية، ودخول أطراف دولية خارجية استغلت الأزمة لتعزيز نفوذها في منطقة القرن الإفريقي.

ختاماً، إن أزمة مياه النيل تضع القارة الإفريقية أمام مفترق طرق حاسم: فإما الانزلاق نحو سيناريوهات "حروب المياه" التقليدية وعسكرة المجاري المائية وما يتبعها من تقويض لأمن الدول واستقرارها الداخلي، وإما الارتكاز على مبادئ الجوار الجغرافي والقانون الدولي لتحويل النهر إلى شريان للسلام الإقليمي والتنمية المستدامة.

# قائمة المراجع

**المراجع بالعربية:**

**1.**أحمد محمد أبو زيد، الضفة الأخرى الرؤية الأثيوبية للصراع على مياه النيل، سياسات عربية، العدد8، مارس2014 .

**2.**أماني الطويل، إلى أين يقود الفقر المائي إفريقيا، مقال منشور على موقع الاندبنت العربي بتاريخ 11أكتوبر 2019، تم الاطلاع عليه يوم 26 جويلية 2021.

**3.**أمين البار ايمان دني، النزاعات المائية في حوض النيل وتداعيات على الأمن المائي في شمال إفريقيا، النزاع المصري الأثيوبي، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ٠ المجلد 11 /العدد 1 جانفي 2022 ص275.

**4.**بلال العيسانى، وفاء محداب، أثر المشكلات البيئية في تفاقم النزاعات المسلحة فيافريقيا، دراسة في حوض تشاد ، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تيزىوزو، المجلد العدد 1، 2023.

**5.**بهولي لبنى، الصراع على الموارد في إفريقيا جنوب الصحراء، ادليسبالزاما للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 1447هـ- 2025م.

**6.**بوعمامة زهير، نزاعات المياه العابرة للحدود في إفريقيا؛ مقاربة جيوسياسية عبر مفهوم المركب الهيدروسياسي الإقليمي، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمار ثليجي الأغواط، مج6، ع2، 2022، ص14.

**7.**حجار عمار، السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوب المتوسط، مذكرة ماجستير في القانون الدولي والسياسي 2022/11/02، العدد2.

**8.**داورتي جيمس، بالستغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، ط1، الكويت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ديسمبر 1985.

**9.**رشوان محمد فؤاد، السياسات المائية للأنهار الدولية في افريقيا السنة 17 العدد47 يناير 2021، جمادى الأولى 1442هـ.

**10.**رشوان محمد فؤاد، السياسات المائية للأنهار الدولية في إفريقيا، قراءات تنموية، العدد 47، يناير 2021 ص78-79.

**11.**زرواتي رشيد، مناهج وأدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع. عين مليلة، الجزائر، ط1، 1428هـ- 2007م.

**12.**زيتوني محمد، بوعكاز عبير، ديناميكيات الصراع والتعاون حول مشكل المياه في المنطقة العربية بعد 2019 دراسة حالة نهري الدجلة والفرات، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، جامعة سكيكدة، مج6، ع03، 2023، ص104.

**13.**سعيدي محمد، المياه العابرة للحدود في المنطقة العربية: من النزاع الى تقاسم المنافع والتعاون الإقليمي، مجلة سياسات عربية، مج11، ع62، مايو 2023، جامعة قطر، ص08.

**14.**شيب أميرة، أثر العنف والصدمة النفسية على الأطفال ضحايا الإرهاب، مذكرة ماجستير في القانون الدولي العام غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، معهد علم النفس.

**15.**طويجيني زين العابدين، نسيبة معقال، الصراع على الموارد الطبيعية: الصراع على الموارد المائية المشتركة أنموذجا، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، مج05، ع01، 2022، ص1567.

**16.**كلير مايكل، الحروب على الموارد، الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة عدنان حسن، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2002، ص157.

**17.**محمود أحمد إبراهيم وآخرون، حوض النيل فرص وإشكالية التعاون، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2009.

**18.**مرزوق محمد عبد العزيز، مصر ودول حوض النيل، ودراسة لقواعد القانون الدولي التي تحكم التوزيع العادل للمياه ومنافع النهر الدولي مصر، دار الكتب المصرية، 2010. ص1949.

**19.**موقع ويكيبيديا.

**20.**ناي جوزاف، المنازعات الدولية(مقدمة للنظرية والتاريخ)، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدى كامل، القاهرة، المصرية للنشر والمعرفة والثقافة العلمية، 1997م.

**21.**وولت ستيفن، العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة.

## المراجع بالأجنبية:

**22.** *Aaron T. Wolf, Conflict and Cooperation Along International Waterways, Water Policy, Vol. 1, No. 2, 1998, p. 255.*

**23.** *AustineEjovi,' Sunday Ebie,RaymondO.Akpokighe, Globalisation and environmental degradation of the Niger Delta region of Nigeria', Research on humanities and social sciences,vol4,N13,2014,p145.*

**24.** *Daniel Schwartz ,SinghAshbindu, «environmental conditions, resources, and conflicts: An introductoryoverview and data collection', UNEP, USA,1999, p 6.*

**25.** *Daniel Schwartz,SinghAshbindu, Op. cit., p 6.*

**26.** *De Gooijer G &Thoniasson F. Water and urban conflict. Discussion on issues and review of Sida projects. May 2006. p.7.*

**27.** *Green B.E. A General Model of Natural Resource Conflict: The case of international freshwater disputes. Journal of Sociologia. Vol 31. N°03. 2005. p.4.*

**28.** *https://www.pinterest.com/pin/668010557219766694/*

**29.** *KwashiraiC.Vimbai, «environmentalhistory of Africa, world environmentalhistory, p 4.*

**30.** *Le billon philippe, «environmentalconflict, the Routedgehandbook of politicalecology', January 2015,p,p 599-600.*

**31.** *Mark Zeitoun&Jeroen Warner, Hydro-Hegemony: A Framework for Analysis of Transboundary Water Conflicts, Water Policy, Vol. 8, No. 5, 2006, p. 437.*

**32.** *Peter H. Gleick, Water and Conflict: Fresh Water Resources and International Security, International Security, Vol. 18, No. 1, 1993, p. 84.*

**33.** *Stephen C. McCaffrey, The Law of International Watercourses, Oxford University Press, Oxford, 2007, p. 45.*

**34.** *Thomas Homer dixon, environmental scarcities and violent conflict evidence from cases, international security,vol 19, N 1, 1994, available on: https://rb.gy/tcfptt*

**35.** *(1)Tom Deligiannis, The evolution of environment conflict research hi Critical environmental security: rethinking the links between natural resources and political violence, Ed: Schnurr*

**36.** *A.Matthew, Swatuk A. Larry center for foreign policy studies Dal housie university, 2010, p,p 4-5.*

# فهرس المحتويات

**فهرس المحتويات**: ———————————————————

**تشكرات**

**الإهداء**

**قائمة المختصرات**

**مقـــــدمة** ..... **1-5**

**الفصل الأول**

**الإطار المفاهيمي النظري**

**المبحث الأول: مفهوم النزاعات المائية** ..... **08**

المطلب الأول: تعريف الصراع على الموارد ..... 08

المطلب الثاني: تعريف النزاعات المائية..... 09

**المبحث الثاني: أنواع النزاعات المائية** ..... **12**

المطلب الأول: النزاعات المائية الداخلية ..... 12

المطلب الثاني: النزاعات المائية العابرة للحدود ..... 14

المطلب الثالث: النزاعات المرتبطة بالسيطرة الاستراتيجية على المياه..... 16

**المبحث الثالث: الاتجاهات النظرية المفسرة للعلاقة بين المياه والنزاع** ..... **19**

المطلب الأول: اتجاه الجيوبوليتيك النّقدي والهيمنة المائية ..... 19

المطلب الثاني: مقاربة الندرة والضغوط البيئية ..... 22

المطلب الثالث: نظرية الأمننة لباري بوزان (الماء كقضية أمنية)..... 24

**الفصل الثاني**

**النزاعات المائية العابرة للحدود في إفريقيا**

**المبحث الأول: النزاعات المائية في حوض نهر النيجر**..... **29**

المطلب الأول: النزاعات بين الرعاة والمزارعين: تغير المناخ كمحفز للنزاع ..... 29

المطلب الثاني: ضعف الحوكمة الإقليمية والهشاشة الإثنية ..... 30

**المبحث الثاني: النزاع في بحيرة تشاد**..... **32**

المطلب الأول: التغير المناخي وسوء الإدارة ..... 32
المطلب الثاني: الجماعات الإرهابية وأطماعها في بحيرة تشاد ..... 33
**المبحث الثالث: تداعيات النزاعات المائية في إفريقيا على أمن الدول ..... 34**

**الفصل الثالث**
**النزاع المائي حول حوض النيل**

**المبحث الأول: جيوبوليتيك حوض النيل..... 38**
المطلب الأول: جغرافية حوض النيل وخصائصه ..... 38
المطلب الثاني: دول المنبع ودول المصب لحوض النيل..... 44
**المبحث الثاني: تطور النزاع المائي حول حوض النيل ..... 47**
المطلب الأول: المسار التاريخي لأزمة النيل ..... 47
المطلب الثاني: السياسات المائية لدول المنبع..... 49
**المبحث الثالث: موقف مصر والسودان من سياسات دول المنبع ..... 53**
المطلب الأول: الموقف المصري من السياسيات المائية لدول المنبع ..... 53
المطلب الثاني: الموقف السوداني من السياسات المائية لدول المنبع ..... 55
**المبحث الرابع: المبادرات المقترحة لإدارة النزاع المائي حول حوض النيل ..... 55**
**الخاتـــمة ..... 61**
**قائمة المراجع..... 64**
**فهرس المحتويات**
**ملخص الدراسة**

**الملخص:**

تتناول هذه الدراسة موضوع النزاعات المائية في إفريقيا، باعتبارها من أبرز التحديات الجيوسياسية والأمنية التي تواجه القارة في ظل تزايد الطلب على الموارد المائية المشتركة وندرتها. وتركز الدراسة على النزاع حول مياه حوض النيل، ولاسيما أزمة سد النهضة الإثيوبي، باعتبارها نموذجًا للصراعات المرتبطة بالأنهار العابرة للحدود بين دول المنبع ودول المصب. كما تتطرق إلى بعض النزاعات المائية الأخرى في إفريقيا، مثل النزاعات المرتبطة بالموارد المائية في منطقتي النيجر وتشاد.

وتهدف الدراسة إلى تحليل أسباب النزاعات المائية وأبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية، وبيان مدى تأثيرها في الأمن المائي والقومي للدول الإفريقية، إضافة إلى دراسة السياسات المائية المصرية تجاه مياه النيل والجهود الدبلوماسية والقانونية المبذولة لمعالجة الأزمة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة لفهم تطور النزاعات المائية وتحليل مختلف أبعادها.

وتوصلت الدراسة إلى أن تزايد النمو السكاني، والتغيرات المناخية، والتوسع في المشاريع التنموية، إلى جانب غياب اتفاقيات ملزمة وشاملة لإدارة الموارد المائية المشتركة، تعد من أهم العوامل المسببة للنزاعات المائية. كما بينت أن التعاون الإقليمي ودبلوماسية المياه يشكلان آليتين أساسيتين للحد من التوترات وتحقيق الأمن المائي والتنمية المستدامة في القارة الإفريقية.

**الكلمات المفتاحية:**النزاعات المائية، إفريقيا، حوض النيل، سد النهضة، الأمن المائي، الدبلوماسية المائية، الأنهار العابرة للحدود، مصر، إثيوبيا، التنمية المستدامة.

## Abstract:

*This study examines water conflicts in Africa, considered one of the most prominent geopolitical and security challenges facing the continent amidst increasing demand for and scarcity of shared water resources. The study focuses on the Nile Basin conflict, particularly the Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD) crisis, as a model for conflicts related to transboundary rivers between upstream and downstream countries. It also addresses other water conflicts in Africa, such as those related to water resources in the Niger and Chad regions.*

*The study aims to analyze the causes of water conflicts and their political, economic, and security dimensions, demonstrating their impact on the water and national security of African countries. It also examines Egyptian water policies regarding the Nile and the diplomatic and legal efforts undertaken to address the crisis. The study employs descriptive, historical, and case study methodologies to understand the evolution of water conflicts and analyze their various dimensions.*

*The study concludes that increasing population growth, climate change, the expansion of development projects, and the absence of binding and comprehensive agreements for managing shared water resources are among the most significant factors contributing to water conflicts. She also pointed out that regional cooperation and water diplomacy are two essential mechanisms for reducing tensions and achieving water security and sustainable development in Africa.*

***Keywords**: Water conflicts, Africa, Nile Basin, Grand Ethiopian Renaissance Dam, water security, water diplomacy, transboundary rivers, Egypt, Ethiopia, sustainable development.*